فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الأربعاء 25 ذو القعدة 1447هـ 12 مايو/ أيّار Wednesday 12 May 2026 | العدد 6388 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

مبادرة أردنية تتعهد بدعم أطفال غزة بمليوني دينار

عمان/ فلسطين:

أعلنت مديرة مديرية الاتصال في تكية «أم علي» نادين النمري، إطلاق تعهد «تعافي أطفال غزة» بقيمة مليوني دينار (2.8 مليون دولار) لتقديم تدخلات شاملة للأطفال المتضررين من الحرب في قطاع غزة.

وأضافت النمري في تصريحات صحفية، أمس، إن المرحلة الأولى ستصل إلى 3 آلاف طفل، من خلال 15 وحدة تعليمية مؤقتة مجهزة بكامل التجهيزات والكادر التعليمي والمستلزمات الدراسية، إلى جانب

5

حملة تحريض إسرائيلية ضد لامين يامال بعد رفعه العلم الفلسطيني خلال احتفالات برشلونة باللقب

الناصرة/ فلسطين:

يتواصل التحريض الإسرائيلي منذ مساء أول من أمس، ضد لاعب نادي برشلونة الإسباني، لامين يامال، على خلفية مشاهد احتفاله بلقب الدوري الإسباني، بعدما ظهر وهو يرفع العلم الفلسطيني، ما أثار

5

3 شهداء وعشرات المصابين في خروقات إسرائيلية متواصلة لاتفاق التهدئة بغزة

غزة/ تامر قشطة:

استشهد ثلاثة فلسطينيين وأصيب آخرون، أمس، في سلسلة هجمات إسرائيلية متواصلة على مناطق متفرقة من قطاع غزة، مع استمرار خرق اتفاق التهدئة ووقف إطلاق النار لليوم الـ215 على التوالي.

وأفادت مصادر محلية بأن مواطنًا استشهد وأصيب عدد آخر من جراء قصف نفذته طائرة مسيّرة إسرائيلية استهدف مجموعة من الفلسطينيين قرب مدخل مخيم النصيرات وسط القطاع.

وفي هجوم آخر، استهدفت طائرة إسرائيلية مُسيرة شارع صلاح الدين قرب مخيم البريج للاجئين وسط قطاع غزة، بصاروخ واحد على

2

مواطنون يقومون بأعمال بحث عن رفات الشهداء بمدينة غزة أمس (فلسطين)

يونيسف: استشهاد طفل كل أسبوع بالضفة الغربية خلال 2025

نيويورك/ وكالات:

قالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، أمس، إن 70 طفلًا قتلوا بالضفة الغربية المحتلة منذ مطلع عام 2025 بمعدل طفل كل أسبوع، موضحة أن 93% منهم قتلتهم القوات الإسرائيلية.

وقال الناطق باسم «يونيسف»، جيمس إلدر، خلال مؤتمر صحفي في جنيف، إن «الأطفال يدفعون ثمنًا لا يُحتمل بسبب تصاعد العمليات العسكرية، والهجمات في أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية».

وأضاف أنه «منذ كانون الثاني/ يناير 2025، وحتى اليوم، قُتل طفل فلسطيني واحد على الأقل بمعدل أسبوعي في الضفة الغربية المحتلة، بما

2

مؤسسات: قانون أسرى غزة الجديد يُكرس الإبادة

رام الله/ فلسطين:

قالت مؤسسات الأسرى، إن إقرار «الكنيست» الإسرائيلي قانونًا خاصًا بشأن معتقلي 7 أكتوبر يشكّل حلقة جديدة وخطيرة في منظومة التشريعات الاستيطانية التي تُكرّس جريمة الإبادة الجماعية المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني. ويقضي القانون المشار له بإنشاء محكمة استثنائية لمعتقلي غزة الذين تدّعي سلطات الاحتلال مشاركتهم في أحداث السابع من أكتوبر، بما يشمل فرض عقوبة الإعدام بحقهم.

2

جبارين: تعرض أسرى لانتهاكات جنسية في سجون الاحتلال «جريمة حرب»

غزة/ عبد الله التركماني:

قال المدير العام لمؤسسة الحق لحقوق الإنسان، شعوان جبارين، إن ما كشفت عنه التقارير الدولية بشأن تعرض أسرى ومعتقلين فلسطينيين لاعتداءات جنسية وعمليات اغتصاب داخل مراكز الاحتجاز الإسرائيلية «لا يمكن التعامل معه باعتباره تجاوزات فردية أو حوادث معزولة، بل هو نمط من الانتهاكات الجسيمة التي ترتقي إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي».

وأضاف جبارين لصحيفة «فلسطين» أمس: «عندما نتحدث عن شهادات متكررة ومتقاطعة تصف التعذيب الجنسي،

3

محذرًا من خطورة تشريع إسرائيلي بحق الأسرى

السكافي لـ«فلسطين»: الاحتلال يبني منظومة تشريعية لتحويل القضاء إلى أداة قتل للمعتقلين الفلسطينيين

غزة/ علي البطة:

في تصعيد خطير يستهدف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، صدَّق برلمان الاحتلال (الكنيست) بالقراءتين الثانية والثالثة على مشروع قانون ينص على إنشاء هيئة قضائية خاصة لمحاكمة معتقلين فلسطينيين يتهمهم بالمشاركة في معركة «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر 2023،

2

غضب فتحاوي في غزة قبيل المؤتمر الثامن.. دعوات للاحتجاج ورفض لآليات اختيار الأعضاء

غزة/ قدس برس:

لم يكتفِ الكادر التنظيمي لحركة «فتح» في قطاع غزة بالتعبير عن رفضه لما وصفه بتهميش القطاع في المؤتمر الثامن للحركة، المقرر عقده في 14 أيّار/مايو الجاري، بمشاركة 5252 عضواً، عبر التصريحات ووسائل التواصل الاجتماعي، بل تطور الأمر إلى تشكيل ما أطلق عليه اسم «الحراك الوطني الفتحاوي»، والدعوة إلى تنظيم مسيرة في مدينة غزة بالتزامن مع انعقاد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، التي ستُعقد في أربع قاعات موزعة بين رام الله وغزة وبيروت والقاهرة. وقال مؤسس الحراك، يعقوب زروق، إنّ «هذا الحراك يأتي احتجاجاً على ما وصفه بالتمييز ضد غزة في مختلف مناحي الحياة، وإقصاء أبنائها». وأضاف زروق، لوكالة «قدس برس»، أمس، أن «إقصاء وتهميش أبناء حركة فتح في قطاع غزة ليس وليد هذا المؤتمر، بل هو نتيجة لعدم تفعيل التنظيم بالشكل الذي يليق بتضحيات غزة ودورها التاريخي». وأكد أن غزة كانت تمثل تاريخياً «عصب التنظيم»، إلا أنها، بحسب تعبيره، أصبحت على الهامش بعد انتخابات عام 2005، وتفاقم تهميشها عقب الانقسام الفلسطيني. وحول ما إذا كانت غزة «أهم من التنظيم»، قال زروق: «نعم، غزة أهم من الحركة، وفلسطين أهم من كل التنظيمات»، متسائلاً: «هل وُجد الوطن من أجل التنظيم، أم وُجد التنظيم للدفاع عن الوطن؟ ولماذا تأسست حركة فتح؟».

3

حركة فتح على مفترق طرق.. هل تعود للمشروع الوطني؟

غزة/ نور الدين صالح:

في وجود التحولات السياسية التي تعيشها الساحة الفلسطينية، تتصاعد التساؤلات بشأن مستقبل حركة فتح، وما إذا كانت لا تزال متمسكة بمنطلقاتها التاريخية القائمة على المقاومة والتحرير، أم أنها تتجه نحو ترسيخ نهج سياسي يكتفي بإدارة السلطة والعمل الدبلوماسي.

وعلى الرغم من أن مؤتمرها الثامن سينطلق غدًا، تقف حركة فتح أمام اختبار سياسي وتنظيمي جديد وسط جدلٍ واسع بشأن هويتها السياسية وتحولاتها الفكرية والتنظيمية خلال السنوات الأخيرة.

فحركة فتح التي انطلقت قبل عقود تحت شعار الكفاح المسلح والتحرير الوطني، تواجه اليوم اتهامات من قوى وشخصيات سياسية بأنها تخلّت تدريجياً عن برنامجها النضالي لصالح نهج سياسي قائم على التفاوض وإدارة السلطة، في وقت يعيش فيه الفلسطينيون ظروفاً استثنائية في غزة والضفة والقدس ومخيمات الشتات مع

مراقبون: مؤتمر فتح الثامن لن يفرز قيادة قادرة على معالجة القضايا الوطنية

غزة/ أدهم الشريف:

قال مراقبون ومحللون سياسيون إن حركة «فتح» أخفقت خلال السنوات الماضية في إدارة العديد من الملفات الوطنية الفلسطينية، متوقعين أن المؤتمر الثامن للحركة لن يفرز قيادة قادرة على التعامل مع التحديات السياسية والوطنية المتراكمة.

وتعقد حركة «فتح» مؤتمرها الثامن، غدًا، بشكل متزامن في أربع ساحات هي: رام الله، وغزة، وبيروت، والقاهرة، بمشاركة نحو 2580 عضوًا.

وقال المتحدث باسم التيار الديمقراطي في حركة فتح، عماد محسن، إن هذا العام يوافق الذكرى الـ61 لانطلاقة الحركة، ما يعني – وفق قوله – أنه كان من المفترض أن تعقد «فتح» مؤتمرها الخامس عشر لو كانت الأوضاع التنظيمية تسير بصورة طبيعية.

وأضاف محسن، لصحيفة «فلسطين»، أن الفترات الطويلة بين مؤتمرات

يونيسف: استشهاد طفل كل أسبوع بالضفة الغربية خلال 2025

نيويورك/ وكالات:

قالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، أمس، إن 70 طفلًا قتلوا بالضفة الغربية المحتلة منذ مطلع عام 2025 بمعدل طفل كل أسبوع، موضحة أن 93% منهم قتلتهم القوات الإسرائيلية.

وقال الناطق باسم «يونيسف»، جيمس إلدر، خلال مؤتمر صحفي في جنيف، إن «الأطفال يدفعون ثمنًا لا يُحتمل بسبب تصاعد العمليات العسكرية، والهجمات في أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية».

وأضاف أنه «منذ كانون الثاني/ يناير 2025، وحتى اليوم، قُتل طفل فلسطيني واحد على الأقل بمعدل أسبوعي في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية».

وأوضح إلدر أن «هذا يعني مقتل سبعين طفلا فلسطينيا خلال هذه الفترة»، مشيرا كذلك إلى إصابة 850 طفلا خلال الفترة نفسها.

وأكد أنّ 93% من الأطفال قتلتهم القوات الإسرائيلية، مضيفا أن «معظم القتلى والجرحى استهدفتهم ذخيرة حية».

3 شهداء وعشرات المصابين في خروقات إسرائيلية متواصلة لاتفاق التهدئة بغزة

غزة/ تامر قشطة:

استشهد ثلاثة فلسطينيين وأصيب آخرون، أمس، في سلسلة هجمات إسرائيلية متواصلة على مناطق متفرقة من قطاع غزة، مع استمرار خرق اتفاق التهدئة ووقف إطلاق النار لليوم الـ215 على التوالي.

وأفادت مصادر محلية بأن مواطنًا استشهد وأصيب عدد آخر من جراء قصف نفذته طائرة مسيّرة إسرائيلية استهدف مجموعة من الفلسطينيين قرب مدخل مخيم النصيرات وسط القطاع.

وفي هجوم آخر، استهدفت طائرة إسرائيلية مُسيرة شارع صلاح الدين قرب مخيم البريج للاجئين وسط قطاع غزة، بصاروخ واحد على الأقل، فيما تعرض شمال شرقي المخيم لقصف مدفعي مكثف فجر أمس.

وشهدت مناطق عدة من القطاع عمليات إطلاق نار وتحليقًا مكثفًا للطيران الإسرائيلي المسيّر، حيث أطلقت الزوارق الحربية قذائفها تجاه ساحل مدينة خان يونس جنوب القطاع، بينما استهدفت آليات الاحتلال المناطق الشرقية لمدينة غزة بالرصاص وقنابل الإنارة.

وقالت وزارة الصحة في غزة إن شهيدين و10 إصابات وصلوا إلى المستشفيات خلال الـ24 ساعة الماضية، ما يرفع إجمالي الشهداء منذ بدء سريان وقف إطلاق النار في 11 أكتوبر 2025 إلى 856 شهيدًا، و2463 إصابة.

وأكدت الوزارة في بيان صحفي، ارتفاع حصيلة العدوان الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر 2023 إلى 72,742 شهيدًا و172,565 إصابة، مشيرة إلى أن عددًا من الضحايا لا يزالون تحت الأنقاض وفي الطرقات، مع عجز طواقم الإسعاف والدفاع المدني عن الوصول إليهم.

10 شهداء في غارات إسرائيلية على جنوب لبنان

بيروت/ فلسطين:

استُشهد أمس، 10 أشخاص، بينهم مسعفان، وأصيب آخرون من جراء غارات إسرائيلية متواصلة على جنوبي لبنان.

وأفادت وزارة الصحة اللبنانية في تصريح صحفي أمس، بأن غارة إسرائيلية استهدفت بشكل مباشر فريقا للدفاع المدني في مدينة النبطية أثناء تنفيذه مهمة إسعاف لمصاب تعرض لغارة سابقة، ما أدى إلى استشهاد المسعفين والمصاب، وإصابة مسعفة بجروح.

كما استُشهد 7 أشخاص وأصيب 8 آخرون جراء غارتين إسرائيليتين في بنت جبيل وصور، بينما أفادت "الوكالة الوطنية للإعلام" باستشهاد 6 أشخاص وإصابة 7 آخرين في غارة ليلية استهدفت منزلا مأهولا في بلدة كفردونين جنوب البلاد.

كما تواصل القصف المدفعي والغارات الجوية على مناطق الجنوب والبقاع، حيث استهدفت غارة بلدة «سحمر» في البقاع الغربي عقب إنذار بإخلائها، فيما قصفت المدفعية أطراف بلدتي المنصوري ومجدل زون.

وأفادت الوكالة أيضا بتوغل قوة إسرائيلية إلى منطقة هورا – رأس الخلة قرب بلدة دير ميماس، حيث عمدت إلى تفخيخ محطة ضخ مياه تعمل بالطاقة الشمسية وتغذي البلدة بمياه الشفة، قبل نسفها، ما تسبب بأضرار جسيمة.

ومنذ سريان وقف إطلاق النار في 17 نيسان/ أبريل الماضي، أحصت وزارة الصحة اللبنانية استشهاد 380 شخصا وإصابة 1122 آخرين، بينهم أطفال ونساء ومسعفون.

إصابة 8 جنود إسرائيليين في 3 عمليات جنوبي لبنان

الناصرة/ فلسطين:

أعلنت مصادر عبرية، أمس، إصابة ثمانية جنود في ثلاث عمليات جنوبي لبنان.

وقالت المصادر: إن ثمانية جنود أصيبوا خلال الأيام الأخيرة، في ثلاث عمليات جنوب لبنان بالتزامن مع اجتياز نهر الليطاني والتوغل في بلدة زوطر.

واندلعت المواجهات بعد أن عبرت قوات من لواء «غولاني» ووحدة «إيغوز» مجرى نهر الليطاني باتجاه مشارف قرية زوطر الشرقية، التي تبعد نحو 10 كيلومترات عن الحدود الإسرائيلية.

بدوره، أعلن حزب الله أمس، استهدافه تجمُّعًا لجنود جيش العدوّ الإسرائيليّ قرب مجرى نهر دير سريان بصلية صاروخية.

محذرًا من خطورة تشريع إسرائيلي بحق الأسرى

السكافي لـ«فلسطين»: الاحتلال يبني منظومة تشريعية لتحويل القضاء إلى أداة قتل للمعتقلين الفلسطينيين

غزة/ علي البطة:

في تصعيد خطير يستهدف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، صدَّق برلمان الاحتلال (الكنيست) بالقراءتين الثانية والثالثة على مشروع قانون ينص على إنشاء هيئة قضائية خاصة لمحاكمة معتقلين فلسطينيين يتهمهم بالمشاركة في معركة «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر 2023، مع منحها صلاحيات استثنائية قد تصل إلى إصدار أحكام بالإعدام بحقهم، في خطوة وصفها قانوني فلسطيني بأنها «محاولة لتحويل القضاء إلى أداة قتل وانتقام سياسي تحت غطاء قانوني».

وقال علاء السكافي مدير مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، في مقابلة مع صحيفة «فلسطين»، إن التشريع الجديد يعكس توجها إسرائيليا واضحا نحو استخدام القضاء كأداة سياسية لتبرير قتل الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، مؤكدا أن الاحتلال لم يتوقف يوما عن استهداف الأسرى بمختلف وسائل القمع والتعذيب والقتل البطيء.

محاكم بصلاحيات تتجاوز أصول المحاكمات

وأوضح أن التشريع الذي أقره الاحتلال مساء الاثنين الفائت، يأتي ضمن سلسلة طويلة من التشريعات والإجراءات التي أقرتها سلطات الاحتلال منذ السابع من أكتوبر، بهدف تشديد العقوبات بحق الأسرى الفلسطينيين، وخاصة معتقلي قطاع غزة.

وأشار إلى أن القانون يمنح المحكمة صلاحيات استثنائية تتجاوز أصول المحاكمات العادلة المتعارف عليها دوليا، بما يشمل تجاوز قواعد الإثبات والإجراءات الجنائية، والسماح بالاستناد إلى اعترافات وأدلة جرى الحصول عليها تحت وطأة التعذيب وسوء المعاملة.

وأضاف أن القانون يسمح بإجراء المحاكمات عبر الفيديو دون إحضار المعتقلين إلى المحكمة، الأمر الذي يشكل انتهاكا واضحا للحق في الدفاع والمحاكمة العادلة المكفولة بموجب القانون الدولي.

وبين السكافي أن المحكمة التي ينص عليها القانون ستكون فعليا محكمة عسكرية ذات طابع سياسي وأمني، في ظل منح صلاحيات واسعة للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية للاحتلال على حساب الجهات القضائية.

تمهيد لتنفيذ جرائم قتل

وأكد أن الاحتلال يحاول من خلال هذه التشريعات تحويل القضاء إلى أداة انتقام سياسي، بما يمهد لتنفيذ جرائم قتل بحق المعتقلين الفلسطينيين تحت غطاء قانوني وتشريعي.

وأشار إلى أن أخطر ما يتضمنه القانون هو محاولة تطبيقه بأثر رجعي، رغم أن ذلك يخالف المبادئ الأساسية المستقرة في القانون الدولي والقوانين الجنائية الحديثة.

وأوضح السكافي أن القانون يستهدف كل من تصفهم (إسرائيل) بالمشاركين أو المنفذين أو المخططين لأحداث السابع من أكتوبر، مشيرا إلى أنه لا توجد حتى الآن لوائح اتهام معلنة بحق معتقلي السابع من أكتوبر.

وأضاف أن غياب لوائح الاتهام حتى الآن يثير مخاوف جدية بشأن ظروف التحقيق والاحتجاز، خاصة في ظل استمرار توثيق شهادات حول التعذيب وسوء المعاملة داخل السجون ومراكز التوقيف الإسرائيلية.

تشريعات متصاعدة تستهدف الأسرى

وأكد أن هذا القانون ليس التشريع الوحيد الذي استهدف الأسرى الفلسطينيين منذ بداية حرب الإبادة على غزة، بل سبقه عدد كبير من التعديلات للتشريعات التي مست الحقوق الأساسية للمعتقلين.

وأوضح أن الاحتلال أجرى عدة تعديلات على قانون «المقاتل غير الشرعي» منذ أكتوبر 2023، ومنح جيش الاحتلال صلاحيات أوسع للاعتقال والاحتجاز دون الالتزام بالإجراءات القانونية السابقة.

وأضاف أن هذه التعديلات سمحت باحتجاز المعتقلين الفلسطينيين لفترات طويلة دون مراجعة قضائية حقيقية، إلى جانب تقييد حقهم في التواصل مع المحامين وإخفاء أماكن احتجاز بعضهم.

ورأى السكافي أن الاحتلال يعمل على بناء منظومة تشريعية متكاملة لتجريد الأسرى الفلسطينيين من أي حماية قانونية أو إنسانية.

وحذر من خطورة التوسع الإسرائيلي في المطالبة بتطبيق عقوبة الإعدام بحق المعتقلين الفلسطينيين، معتبرا أن ذلك يمثل انتهاكا جسيما للحق في الحياة.

وأكد أن غياب الحد الأدنى من ضمانات العدالة، واستمرار التعذيب وسوء المعاملة داخل السجون، يجعل أي محاكمات تجري بموجب هذا القانون فاقدة للشرعية القانونية والأخلاقية.

دعوات لتحرك عاجل

وأشار السكافي إلى إمكانية الطعن بالقانون أمام المحكمة العليا للاحتلال استنادا إلى عدم دستوريته وتعارضه مع القوانين الأساسية ومبادئ العدالة.

وأوضح أن مواجهة هذه القوانين لا تقتصر على المسار القضائي داخل كيان الاحتلال، بل تتطلب تحركا دوليا واسعا لوقف العمل بها ومحاسبة المسؤولين عنها.

السكافي الذي يعد من أبرز الشخصيات القانونية الفلسطينية النشطة في متابعة ملف الأسرى والمعتقلين داخل سجون الاحتلال، يواصل منذ السابع من أكتوبر 2023 عمله المكثف في توثيق أوضاع المعتقلين والمفقودين داخل السجون والمعسكرات الإسرائيلية، ومتابعة الانتهاكات القانونية والإنسانية التي يتعرضون لها.

ودعا السكافي المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان إلى اتخاذ موقف واضح برفض هذه التشريعات التي تخالف القانون الدولي وتهدد الحق في الحياة والمحاكمة العادلة.

كما طالب المقررين الخاصين بالأمم المتحدة والدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الرابعة بالتحرك العاجل للضغط على الاحتلال الإسرائيلي من أجل وقف هذه القوانين وضمان حماية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

مؤسسات: قانون أسرى غزة الجديد يُكرس الإبادة

رام الله/ فلسطين:

قالت مؤسسات الأسرى، إن إقرار «الكنيست» الإسرائيلي قانونًا خاصًا بشأن معتقلي 7 أكتوبر يشكّل حلقة جديدة وخطيرة في منظومة التشريعات الاستيطانية التي تُكرّس جريمة الإبادة الجماعية المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني.

ويقضي القانون المشار له بإنشاء محكمة استثنائية لمعتقلي غزة الذين تدّعي سلطات الاحتلال مشاركتهم في أحداث السابع من أكتوبر، بما يشمل فرض عقوبة الإعدام بحقهم.

وأكدت المؤسسات في بيان لها أمس، أن هذا القانون يُعدّ انتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وصادقت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي، مساء أمس الإثنين، بالقراءتين الثانية والثالثة، وبأغلبية 93 عضوًا على مشروع القانون الخاص بمحاكمة «منفذي السابع من أكتوبر»، والذي يستهدف محاكمة معتقلين فلسطينيين يزعم الاحتلال ضلوعهم بأحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

وسيسمح القانون بمحاكمة مَن وصفتهم سلطات الاحتلال بـ «مرتكبي أخطر الجرائم، التي تصل عقوبتها إلى الإعدام»، ومنع الإفراج عنهم في أي صفقات تبادل.

وكان الكنيست الإسرائيلي، قد أقرّ نهائياً في 30 مارس/ آذار 2026 «قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين» بأغلبية 62 نائباً مقابل معارضة 48.

ويفرض القانون عقوبة الإعدام شنقاً على الأسرى الفلسطينيين الذين يُدانون بـ «عمليات قتل».

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

جبارين: تعرض أسرى لانتهاكات جنسية في سجون الاحتلال «جريمة حرب»

غزة/ عبد الله التركماني:

قال المدير العام لمؤسسة الحق لحقوق الإنسان، شعوان جبارين، إن ما كشفت عنه التقارير الدولية بشأن تعرض أسرى ومعتقلين فلسطينيين لاعتداءات جنسية وعمليات اغتصاب داخل مراكز الاحتجاز الإسرائيلية «لا يمكن التعامل معه باعتباره تجاوزات فردية أو حوادث معزولة، بل هو نمط من الانتهاكات الجسيمة التي ترتقي إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي».

وأضاف جبارين لصحيفة «فلسطين» أمس: «عندما نتحدث عن شهادات متكررة ومتقاطعة تصف التعذيب الجنسي، والاغتصاب، والإذلال القائم على النوع الاجتماعي، والاعتداء على الأطفال والنساء والرجال داخل منظومة احتجاز رسمية، فإننا أمام سياسة ممنهجة تستخدم العنف الجنسي كأداة للسيطرة والإخضاع وانتزاع المعلومات وكسر الكرامة الإنسانية. هذه الجرائم محظورة بشكل مطلق بموجب اتفاقيات جنيف، واتفاقية مناهضة التعذيب، ونظام روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية».

وتابع: «الاغتصاب والعنف الجنسي في سياق النزاعات المسلحة والاحتجاز لا يسقطان بالتقادم، وقد رسخت المحاكم الدولية، منذ محكمتي رواندا ويوغوسلافيا السابقتين، مبدأ اعتبار العنف الجنسي جريمة دولية خطيرة تستوجب الملاحقة الفردية للقادة والجنود والمسؤولين الذين أصدروا الأوامر أو سكتوا عنها أو وفروا الحماية لمرتكبيها».

وأوضح جبارين أن «أهمية ما نشرته صحيفة ذا نيويورك تايمز الأمريكية ذات ثقل عالمي تكمن في أنه يفتح الباب أمام توسيع دائرة الأدلة المقبولة دوليًا، خصوصًا عندما تتقاطع التحقيقات الصحفية مع تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية وشهادات الضحايا والأدلة الطبية».

وأردف: «الفلسطينيون مطالبون اليوم بالتحرك القانوني المنظم وعدم الاكتفاء بالتنديد السياسي أو الإعلامي. يجب بناء ملفات قانونية متكاملة تتضمن شهادات موثقة، وتقارير طب شرعي، وصورًا وأدلة رقمية، وربط هذه الجرائم بسلسلة القيادة العسكرية والسياسية الإسرائيلية».

وأشار جبارين إلى أن هذه المعطيات يمكن استثمارها أمام المحكمة الجنائية الدولية ضمن التحقيق المفتوح بشأن الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية، قائلاً: «المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يملك الولاية القانونية للنظر في جرائم التعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وإذا ثبت أن هذه الممارسات تتم بشكل واسع أو منهجي، فإن المسؤولية لن تقف عند حدود الجندي المنفذ، بل قد تصل إلى قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية وصناع القرار السياسي».

وأكد جبارين أن «إسرائيل تحاول دائمًا الاحتماء بادعاء وجود جهاز قضائي داخلي، لكن الواقع يثبت وجود إفلات ممنهج من العقاب. عندما يتم توثيق اعتداءات جنسية خطيرة ثم يُعاد المتهمون إلى الخدمة أو تُغلق الملفات دون محاسبة حقيقية، فهذا يشكل دليلًا إضافيًا على غياب الإرادة القضائية المحلية، وهو ما يعزز اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالتدخل».

وأضاف: «هناك أيضًا إمكانية لاستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية أمام محاكم بعض الدول الأوروبية، بحيث يمكن ملاحقة مسؤولين إسرائيليين يشتبه بضلوعهم في التعذيب أو العنف الجنسي عند سفرهم إلى الخارج. وقد شهد العالم في تجارب سابقة توقيف ومحاكمة مسؤولين متورطين بجرائم مشابهة حتى بعد سنوات طويلة من ارتكابها».

وختم جبارين تصريحه بالقول: «المعركة القانونية طويلة ومعقدة، لكنها ليست مستحيلة. أخطر ما يمكن أن يحدث هو تطبيع الصمت مع هذه الجرائم أو التعامل معها كأخبار عابرة. المطلوب اليوم هو تحويل آلام الضحايا وشهاداتهم إلى مسار قانوني دولي منظم يفضح منظومة الانتهاكات الإسرائيلية ويضع مرتكبي هذه الجرائم أمام العدالة الدولية. لا توجد حصانة دائمة لمرتكبي جرائم التعذيب والاغتصاب، والتاريخ أثبت أن العدالة قد تتأخر لكنها لا تموت».

غضب فتحاوي في غزة قبيل المؤتمر الثامن.. دعوات للاحتجاج ورفض لآليات اختيار الأعضاء

غزة/ قدس برس:

لم يكتفِ الكادر التنظيمي لحركة «فتح» في قطاع غزة بالتعبير عن رفضه لما وصفه بتهميش القطاع في المؤتمر الثامن للحركة، المقرر عقده في 14 أيّار/ مايو الجاري، بمشاركة 5252 عضواً، عبر التصريحات ووسائل التواصل الاجتماعي، بل تطور الأمر إلى تشكيل ما أُطلق عليه اسم «الحراك الوطني الفتحاوي»، والدعوة إلى تنظيم مسيرة في مدينة غزة بالتزامن مع انعقاد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، التي ستُعقد في أربع قاعات موزعة بين رام الله وغزة وبيروت والقاهرة.

وقال مؤسس الحراك، يعقوب زروق، إنّ «هذا الحراك يأتي احتجاجاً على ما وصفه بالتمييز ضد غزة في مختلف مناحي الحياة، وإقصاء أبنائها».

وأضاف زروق، لوكالة «قدس برس»، أمس، أن «إقصاء وتهميش أبناء حركة فتح في قطاع غزة ليس وليد هذا المؤتمر، بل هو نتيجة لعدم تفعيل التنظيم بالشكل الذي يليق بتضحيات غزة ودورها التاريخي».

وأكد أن غزة كانت تمثل تاريخياً «عصب التنظيم»، إلا أنها، بحسب تعبيره، أصبحت على الهامش بعد انتخابات عام 2005، وتفاقم تهميشها عقب الانقسام الفلسطيني.

وحول ما إذا كانت غزة «أهم من التنظيم»، قال زروق: «نعم، غزة أهم من الحركة، وفلسطين أهم من كل التنظيمات»، متسائلاً: «هل وُجد الوطن من أجل التنظيم، أم وُجد التنظيم للدفاع عن الوطن؟ ولماذا تأسست حركة فتح؟».

وأضاف: «فتح وسيلة وليست غاية، وإذا كان التنظيم لا يلتزم بما تربينا عليه، ولم أتمكن من إيصال صوتي بالطرق التنظيمية المعتادة، فأنا مضطر للنزول إلى الشارع لإيصال صوتي إلى صاحب القرار الأول، الرئيس محمود عباس».

وأوضح زروق أن حالة الغضب بدأت منذ الإعلان عن أسماء أعضاء المؤتمر وتوزيع الدعوات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث ظهرت موجة واسعة من الاستياء بين الكوادر التنظيمية والحركية، تجلت في منشورات ورسائل وُجهت إلى أعضاء اللجنة المركزية والرئيس عباس.

وأشار إلى أن أسباب الغضب تتمحور حول «عدم التزام اللجنة التحضيرية بالنظام الأساسي للحركة»، مضيفاً أن اللجنة «بدلاً من أن تكون الجهة الضامنة لتطبيق اللوائح وتحقيق العدالة والشفافية والنزاهة، أصبحت محل تساؤل ومساءلة».

واعتبر زروق أن انعقاد المؤتمر يأتي في مرحلة «بالغة الخطورة»، في ظل حرب الإبادة ومحاولات فرض الوصاية والتفتيت على الأرض والشعب الفلسطيني، ما يستدعي – وفق قوله – أن يكون المؤتمر «فرصة تاريخية لإعادة ترتيب البيت الفتحاوي والوطني، ولمّ شمل الحركة وتجديد السياسات والقيادات والخطاب السياسي بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة».

وأضاف أن الاعتراضات المتعلقة بأحقية العضوية في المؤتمر «تعكس وعياً بالمسؤولية الفتحاوية والوطنية، وتتعلق بدور المؤتمر في الإجابة عن السؤال المركزي: ما العمل؟»، مشدداً على ضرورة الالتزام باللوائح واستحضار التاريخ النضالي والكفاءة والانتماء في اختيار الأعضاء.

ورأى أن «إقصاء كوادر وازنة ومؤثرة في الحركة يزيد من حالة القلق والشعور بالخُذلان في غزة، خاصة في ظل تعطيل الحياة الديمقراطية وعدم التفاعل الكافي مع تداعيات الحرب والإبادة».

وأضاف أن «حدة الاعتراضات تصاعدت بسبب آليات اختيار الأعضاء والتمثيل النسبي للتجمعات الفتحاوية، في ظل غياب الممارسة الديمقراطية داخل الأقاليم والأطر الحركية»، محذراً من اتساع الأزمة إذا لم تُعالج «بحكمة ومسؤولية».

كما انتقد ما وصفه بـ»السلوك غير الناضج» لبعض المكلّفين بعضوية المؤتمر، قائلاً إن «التنافس على الظهور الإعلامي والتهاني والمظاهر المناطقية والقطاعية لا يعكس وعياً تنظيمياً يليق بعضو متقدم في الحركة».

واعتبر زروق أن المؤتمر الثامن يشكل «فرصة للتقييم وتصويب المسار»، والخروج بسياسات واضحة تجاه العلاقة مع الاحتلال، والوحدة الوطنية، وبرنامج سياسي يعزز صمود الشعب الفلسطيني، ويمكنه من مواجهة الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، في ضوء التوازنات المحلية والإقليمية والدولية.

وختم بالقول: «المؤتمر الثامن لحركة فتح محطة وطنية ومسؤولية كبيرة لها ما بعدها»، مضيفاً: «أعيدوا النظر في كل ما يعزز كرامة المناضلين الفتحاويين بعيداً عن الحسابات الضيقة وأصوات الصندوق، فكرامة فلسطين من صلاح فتح ورجالها وبرامجها ومؤتمراتها».

ويشار إلى أن حركة «فتح» تنوي عقد مؤتمرها الثامن في الرابع عشر من أيار/ مايو الحالي، وسيعقد في أربع ساحات، وهي الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان ومصر.

ويُنظر إلى المؤتمر الثامن للحركة باعتباره محطة تنظيمية مهمة، حيث سيشهد إعادة انتخاب الأطر القيادية، بما في ذلك اللجنة المركزية، والمجلس الثوري، والمجلس الاستشاري، إضافة إلى ممثلين عن الأقاليم والكوادر التنظيمية المختلفة داخل الوطن وخارجه.

ويأتي انعقاد المؤتمر في ظل سياق سياسي حساس، مع تزايد الحديث حول مرحلة ما بعد محمود عباس، واحتمالات بروز قيادات جديدة داخل الحركة.

مراقبون: مؤتمر فتح الثامن لن يفرز قيادة قادرة على معالجة القضايا الوطنية

غزة/ أدهم الشريف:

قال مراقبون ومحللون سياسيون إن حركة «فتح» أخفقت خلال السنوات الماضية في إدارة العديد من الملفات الوطنية الفلسطينية، متوقعين أن المؤتمر الثامن للحركة لن يفرز قيادة قادرة على التعامل مع التحديات السياسية والوطنية المتراكمة.

وتعقد حركة «فتح» مؤتمرها الثامن، غدًا، بشكل متزامن في أربع ساحات هي: رام الله، وغزة، وبيروت، والقاهرة، بمشاركة نحو 2580 عضوًا.

وقال المتحدث باسم التيار الديمقراطي في حركة فتح، عماد محسن، إن هذا العام يوافق الذكرى الـ61 لانطلاقة الحركة، ما يعني – وفق قوله – أنه كان من المفترض أن تعقد «فتح» مؤتمرها الخامس عشر لو كانت الأوضاع التنظيمية تسير بصورة طبيعية.

وأضاف محسن، لصحيفة «فلسطين»، أن الفترات الطويلة بين مؤتمرات الحركة تؤكد أنها «ليست بخير وتعاني انقسامات داخلية»، معتبرًا أن قيادتها باتت «خاضعة لأصحاب المصالح الضيقة الذين تشغلهم امتيازاتهم الشخصية وامتيازات أبنائهم، بعيدًا عن هموم الوطن والمواطن».

وتابع: «حركة فتح اختُطفت من هذه المجموعة منذ أكثر من 20 عامًا»، مشيرًا إلى أن المؤتمر يضم أعضاء جددًا «لا يمتلكون تاريخًا تنظيميًا أو نضاليًا»، على حد تعبيره، موضحًا أنهم سيشاركون في اختيار أعضاء اللجان والمؤسسات القيادية للحركة.

وأكد محسن أن الحركة تعاني من «الإقصاء والاستبداد بالرأي وتغليب المصالح الفردية على المصلحة العامة»، مضيفًا أن قضايا المواطنين، وعلى رأسها البطالة، وأوضاع غزة والقدس والضفة الغربية، «لم تعد تحظى باهتمام حقيقي داخل أطر الحركة».

وفيما يتعلق بالقضايا الوطنية، بما فيها المصالحة الفلسطينية، والصراع مع الاحتلال، وأزمة رواتب ذوي الشهداء والأسرى، قال محسن إنه لا يتوقع أن يفرز المؤتمر قيادة قادرة على معالجة هذه الملفات.

وأضاف: «المدخلات تساوي المخرجات»، موضحًا أن عددًا من المشاركين في المؤتمر «لم يتدرجوا في الأطر التنظيمية للحركة، ولم يخوضوا تجارب نضالية، وإنما يشاركون بناءً على علاقات اجتماعية».

ورأى محسن أن حركة «فتح» أخفقت كذلك في إقناع الشعب الفلسطيني بإمكانية تحقيق حل سياسي عبر المفاوضات مع الاحتلال، معتبرًا أن نتائج هذا النهج «أدت إلى انتكاسات ومآسٍ متعددة».

من جهته، قال الكاتب والمحلل السياسي خالد صادق إن المؤتمر الثامن لحركة «فتح» ينعقد في ظل «انقسامات حادة وانتقادات متواصلة للأسماء المرشحة لتولي مواقع قيادية»، مشيرًا إلى أن الظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية «غير مناسبة لعقد مؤتمر تنظيمي في ظل تصاعد سياسات الاحتلال وانتهاكاته».

وأضاف صادق، في حديثه لـ»فلسطين»، أن حركة «فتح» تحاول استعادة شعبيتها وكسب مواقف داعمة لسياساتها من خلال الاعتماد على المجتمع الدولي، معتبرًا أن ذلك «يشكل خطورة على مستقبل الحركة».

وتابع أن القيادة التي سيفرزها المؤتمر «لن تتجه بشكل جدي إلى معالجة الإشكاليات الناتجة عن سياسات الحركة خلال السنوات الماضية»، خاصة ما يتعلق بملف المصالحة الوطنية ورواتب الأسرى والشهداء.

وأوضح صادق أن المؤتمر يُعقد ضمن «سياسات ومحددات مسبقة»، متوقعًا أن يفرز شخصيات «موالية بشكل كامل لسياسات رئاسة الحركة والسلطة»، لشغل مواقع قيادية، مع استبعاد الأصوات المعارضة أو الداعية إلى الإصلاح الداخلي.

وأشار إلى أن بعض الشخصيات المرشحة للمناصب القيادية تعرضت لانتقادات من قيادات وكوادر داخل الحركة نفسها، لافتًا إلى أن شخصيات أخرى تعرضت للإقصاء بعد تبنيها مواقف مرتبطة بقضايا وطنية، من بينها ملف الأسرى والشهداء والجرحى.

وختم صادق بالقول إن أي قيادة جديدة تواصل النهج السابق ذاته «ستشكل عبئًا إضافيًا على حركة فتح»، وقد تؤدي إلى فقدان الحركة لهويتها كحركة وطنية ثورية نشأت لخدمة الشعب الفلسطيني وقضاياه الوطنية.

حركة فتح على مفترق طرق.. هل تعود للمشروع الوطني؟

غزة/ نور الدين صالح:

في وجود التحولات السياسية التي تعيشها الساحة الفلسطينية، تتصاعد التساؤلات بشأن مستقبل حركة فتح، وما إذا كانت لا تزال متمسكة بمنطلقاتها التاريخية القائمة على المقاومة والتحرير، أم أنها تتجه نحو ترسيخ نهج سياسي يكتفي بإدارة السلطة والعمل الدبلوماسي.

وعلى الرغم من أن مؤتمرها الثامن سينطلق غدًا، تقف حركة فتح أمام اختبار سياسي وتنظيمي جديد وسط جدل واسع بشأن هويتها السياسية وتحولاتها الفكرية والتنظيمية خلال السنوات الأخيرة.

فحركة فتح التي انطلقت قبل عقود تحت شعار الكفاح المسلح والتحرير الوطني، تواجه اليوم اتهامات من قوى وشخصيات سياسية بأنها تخلّت تدريجياً عن برنامجها النضالي لصالح نهج سياسي قائم على التفاوض وإدارة السلطة، في وقت يعيش فيه الفلسطينيون ظروفاً استثنائية في غزة والضفة والقدس ومخيمات الشتات مع تصاعد انتهاكات الاحتلال وتراجع الأفق السياسي.

ويرى الخبير في الشأن السياسي عدنان الصباح، أن أهمية المؤتمر الثامن للحركة تكمن في قدرته على الإجابة عن سؤال جوهري يتعلق بمستقبل «فتح»، وما إذا كانت ستعود إلى الأهداف الوطنية العليا التي تأسست عليها، وفي مقدمتها التحرير والعودة، أم أنها ستتخلى عنها نهائيًا لصالح نهج إداري وسلطوي.

ويقول الصباح لصحيفة «فلسطين»، إن النقاشات المطروحة حتى الآن لا تتناول البرنامج الوطني أو أدوات النضال، بل تتركز حول الانتخابات الداخلية واختيار الشخصيات واللجان، معتبرًا أن الحركة «تخلت عن مكانتها لصالح السلطة، وأصبحت جزءًا منها، ولم يعد برنامجها قائمًا على المقاومة بل على التفاوض والعمل الدبلوماسي».

وأضاف أن الحركة تواجه اليوم اختبارًا حقيقيًا في ظل ما تعيشه غزة والضفة الغربية والقدس والشتات من ظروف سياسية وإنسانية صعبة، مشددًا على أن المؤتمر لن يقدّم، بحسب تقديره، إجابات على الأسئلة المصيرية المتعلقة بالأرض والشعب الفلسطيني، بل سيكتفي بإعادة إنتاج البنية التنظيمية وإجراء تغييرات شكلية في القيادات.

وحذر الصباح من أن تجاهل هذه القضايا سيؤدي إلى «انحياز كامل للسلطة والتماهي معها حتى الاندماج»، مؤكدًا أن أخطر ما يمكن أن يحدث هو أن «يقرأ الشعب مستقبله من خلال وجوه القيادات وليس عبر البرامج السياسية الملزمة».

وأشار إلى أن الحركة قد تلجأ إلى إدخال شخصيات تحظى برمزية جماهيرية، خصوصًا من غزة أو من الأسرى المحررين، بهدف الحفاظ على صورة الحركة ومنحها شرعية شعبية، دون إحداث تغيير فعلي في النهج السياسي أو الكفاحي.

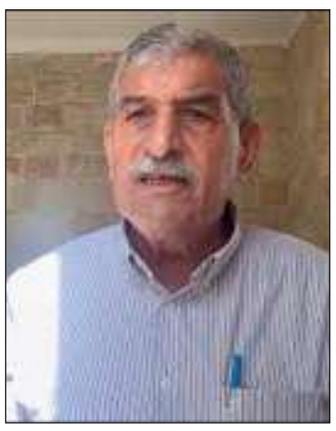

عمر عساف

عدنان الصباح

من جهته، قال الناشط السياسي عمر عساف إن وثائق وأدبيات حركة فتح لم تتخلَّ رسميًا عن خيار المقاومة، إلا أن الأزمة تكمن – بحسب وصفه – في وجود قيادة تحاول تغيير المسار الوطني الفلسطيني وتطويع الحركة لخدمة توجهات السلطة ومصالحها الضيقة.

وأضاف عساف لـ»فلسطين»، أن هناك «مجموعة تتحكم في القرار الفلسطيني وتمسك حركة فتح من رقبتها»، وتسعى إلى تكريس نهج التفرد والديكتاتورية داخل الحياة السياسية الفلسطينية، معتبرًا أن هذا التوجه يهدد الهوية الثورية للحركة ويضعف حضورها الشعبي.

وأوضح أن الحركة تعيش اليوم حالة صراع داخلي بين تيار يسعى للحفاظ على إرث «فتح» الثوري ودورها الوطني، وآخر يتبنى نهج التساوق مع سياسات السلطة والاحتلال، مشيرًا إلى أن بعض الأوساط السياسية تتحدث عن احتمال حدوث انشقاقات داخل الحركة إذا استمر هذا النهج.

وبيّن عساف أن مستقبل الحركة سيتحدد وفق عدة سيناريوهات، أبرزها نجاح القيادة الحالية في إحكام قبضتها على «فتح» وتطويع أهدافها بما يخدم استمرار السلطة، أو فشل هذا النهج وعودة الاعتبار للمشروع الوطني داخل الحركة، إضافة إلى احتمال استمرار حالة التوازن الحالية دون حسم واضح للصراع الداخلي.

وتعكس هذه النقاشات حجم التحديات التي تواجهها حركة فتح في مرحلة سياسية شديدة التعقيد، وسط تصاعد المطالب الشعبية بإعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني وتجديد الشرعيات السياسية على أساس برنامج قادر على مواجهة التحولات الميدانية والسياسية التي تشهدها القضية الفلسطينية.

في ذكرى النكبة.. غزة تواجه دمارًا شاملًا وانهيارًا اقتصاديًا غير مسبوق

م. محمد العسكري

د. ماهر الطباع

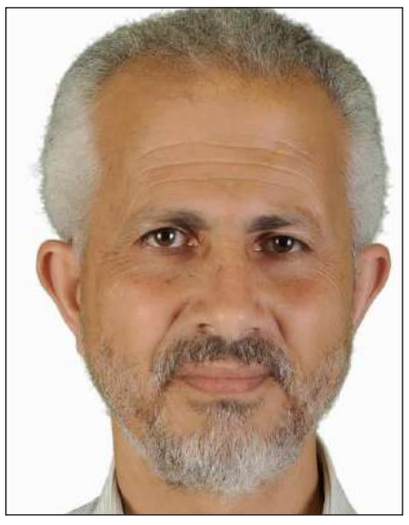
نزار الوحيدي

محمد أبو جياب

محمد العصار

غزة/ رامي رمانة:

بينما يحيي الفلسطينيون الذكرى الـ78 للنكبة، التي شكّلت واحدة من أكثر المحطات مأساوية في تاريخهم عام 1948، تبدو غزة اليوم كأنها تعيش نكبة جديدة بأبعاد أكثر قسوة وتعقيدًا، لا تقتصر على التهجير وفقدان المنازل، بل تمتد إلى انهيار شبه كامل في الاقتصاد والبنية التحتية ومقومات الحياة الأساسية، بفعل العدوان الإسرائيلي المتواصل منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

وخلال أشهر الحرب، تحوّل قطاع غزة إلى منطقة منكوبة اقتصاديًا وإنسانيًا، بعد أن طال الدمار جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، وسط تفاقم معدلات الفقر والبطالة والجوع والنزوح، في مشهد يعكس حجم الكارثة التي يعيشها أكثر من مليوني فلسطيني.

وتشير تقديرات أممية ودولية إلى أن ما بين 60% و70% من مباني قطاع غزة تعرضت لدمار كلي أو جزئي، بما يشمل نحو 300 ألف وحدة سكنية، فيما تراكمت قرابة 60 مليون طن من الركام نتيجة القصف المكثف. كما تضرر أكثر من 90% من القطاع الصناعي، إلى جانب خسائر واسعة في القطاع الزراعي، بالتزامن مع انهيار شبه كامل للبنية التحتية، بما في ذلك شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي.

وتعكس المؤشرات الاقتصادية عمق الأزمة، إذ ارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من 75%، فيما تجاوزت نسبة الفقر 90% من السكان، بينما يعاني أكثر من 95% من المواطنين من انعدام الأمن الغذائي، في ظل نزوح أكثر من 1.7 مليون شخص، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 80%.

الزراعة.. من الإنتاج إلى الاعتماد على الاستيراد

وقال الخبير في القطاع الزراعي والبيئي نزار الوحيدي إن العدوان أحدث تحولًا جذريًا في طبيعة الاقتصاد الزراعي في قطاع غزة، بعدما انتقل من اقتصاد يعتمد على الإنتاج المحلي إلى اقتصاد شبه قائم على الاستيراد، نتيجة التدمير الواسع للأراضي الزراعية، خاصة في المناطق الحدودية التي كانت تمثل السلة الغذائية الأساسية للقطاع.

وأوضح الوحيدي لصحيفة «فلسطين» أن تجريف الاحتلال للأراضي وتدمير البنية الزراعية أفقد آلاف المزارعين مصادر رزقهم، وأدى إلى تراجع حاد في الإنتاج النباتي، إلى جانب أضرار جسيمة لحقت بالثروة الحيوانية، سواء في إنتاج اللحوم البيضاء أو الحمراء.

وأشار إلى أن هذا التدهور انعكس بشكل مباشر على توفر الغذاء، لافتًا إلى أن قطاع غزة يستقبل مناسبات مثل عيد الأضحى وسط غياب واضح لمظاهر الإنتاج الحيواني.

وأكد أن استهداف الزراعة لا يمثل مجرد خسارة اقتصادية، بل يشكل ضربة مباشرة للأمن الغذائي، ويعمّق من حالة لارتهان للخارج.

شلل تجاري وارتفاع حاد في الأسعار

من جهته، قال مدير عام غرفة تجارة وصناعة غزة، د. ماهر الطباع، إن الواقع التجاري يشهد تدهورًا غير مسبوق في ظل القيود الإسرائيلية المشددة على الاستيراد والتصدير.

وأوضح الطباع لـ«فلسطين» أن التجار يواجهون صعوبات كبيرة بسبب ارتفاع تكاليف التنسيقات، إلى جانب تحكم الاحتلال في إدخال البضائع، ما أدى إلى نقص حاد في السلع وارتفاع كبير في الأسعار.

وأشار إلى أن هذه القيود حرمت صغار التجار من مزاولة أعمالهم بشكل طبيعي، وأدت إلى تراجع حاد في النشاط التجاري، مؤكدًا أن استمرار الحصار يفاقم الأزمة الاقتصادية بصورة خطيرة.

بدوره، أكد خبير الإسكان والبنية التحتية م. محمد العسكري أن أولوية المرحلة الحالية تتمثل في إطلاق عملية إعادة إعمار شاملة، في ظل الأوضاع الإنسانية القاسية التي يعيشها السكان دون مأوى مناسب.

وأوضح لـ«فلسطين» أن الدمار طال المباني السكنية وشبكات المياه والصرف الصحي، مع تراكم كميات هائلة من الركام، في وقت يمنع فيه الاحتلال إدخال المعدات الثقيلة اللازمة لإزالة الأنقاض.

وأشار إلى أن استمرار منع إدخال وحدات السكن المؤقتة فاقم الأزمة، وأبقى آلاف العائلات في ظروف معيشية صعبة، لافتًا إلى أن مساحات واسعة من القطاع خرجت عن الخدمة، ما انعكس سلبًا على النمو العمراني والاقتصادي.

وشدد العسكري على ضرورة إدخال الأسمنت ومواد البناء، ولو بالحد الأدنى، من أجل إصلاح المستشفيات والمرافق التعليمية والصحية، وتدعيم المنازل الآيلة للسقوط.

«نكبة اقتصادية حقيقية»

من جهته، وصف أمين سر اتحاد الصناعات الإنشائية محمد العصار ما يشهده قطاع غزة بأنه «نكبة اقتصادية حقيقية»، مشيرًا إلى أن القطاع كان يحافظ على حد أدنى من النشاط الاقتصادي قبل الحرب رغم الحصار المستمر.

وأوضح لـ«فلسطين» أن العدوان تسبب في تدمير واسع للبنية التحتية والمنشآت الاقتصادية، بما فيها المشاريع قيد الإنشاء، ما أدى إلى توقف شبه كامل للقطاعات الإنتاجية.

وبيّن أن قطاع الإنشاءات متوقف بالكامل نتيجة منع إدخال مواد البناء، خاصة الأسمنت والحديد، رغم الحاجة الملحة لإعادة الإعمار.

وأكد أن هذا التوقف تسبب في فقدان آلاف فرص العمل، وأبقى الاقتصاد في حالة ركود حاد، لافتًا إلى أن الشركات الفلسطينية تمتلك القدرة على الإعمار، لكن القيود الإسرائيلية تعيق عملها.

وأشار إلى أن الحصار المالي والسياسي فاقم الأزمة، لتعيش غزة واحدة من أسوأ مراحلها الاقتصادية على الإطلاق.

الاقتصاد يعود إلى «نقطة الصفر»

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي محمد أبو جياب إن الحرب أدت إلى تدمير أكثر من 90% من القطاع الصناعي، ونسب كبيرة من القطاع الزراعي، إلى جانب تسريح أعداد هائلة من العمال، ما تسبب في شلل شبه كامل لعجلة الإنتاج.

وأوضح أن اقتصاد غزة عاد فعليًا إلى «نقطة الصفر»، في ظل استمرار القيود المفروضة على إدخال المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، الأمر الذي يمنع أي عملية تعاف حقيقية.

وأشار إلى أن استهداف القطاعات الإنتاجية عمّق من حالة الانهيار الاقتصادي، مؤكدًا أن مظاهر النكبة لم تعد تقتصر على التهجير وفقدان المنازل، بل باتت تشمل انهيار سبل العيش، وفقدان مصادر الدخل، واتساع رقعة الفقر والجوع بشكل غير مسبوق.

في ذكرى النكبة.. عدد الفلسطينيين يبلغ 15.5 مليونًا حول العالم بينهم 7.4 ملايين في فلسطين

رام الله/ فلسطين:

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أمس، أن عدد الفلسطينيين حول العالم بلغ نحو 15.5 مليون نسمة، بينهم 7.4 ملايين يعيشون في فلسطين، وذلك بالتزامن مع الذكرى الـ78 للنكبة الفلسطينية.

وأوضح الجهاز، في بيان صحفي، أن نحو 8.1 ملايين فلسطيني يقيمون في الشتات، بينهم 6.8 ملايين في الدول العربية، فيما يعيش قرابة 5.6 ملايين فلسطيني في دولة فلسطين حتى نهاية عام 2025، بواقع 3.43 ملايين في الضفة الغربية و2.13 مليون في قطاع غزة.

وأشار البيان إلى أن قطاع غزة يشهد أوضاعًا إنسانية كارثية نتيجة الحرب الإسرائيلية المستمرة، حيث أُجبر نحو مليوني فلسطيني على النزوح القسري من منازلهم، من أصل 2.2 مليون كانوا يقيمون في القطاع عشية العدوان، ليعيشوا في الخيام والمدارس ومراكز الإيواء وسط ظروف قاسية.

كما لفت الإحصاء إلى نزوح نحو 40 ألف فلسطيني من مخيمات شمال الضفة الغربية بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة.

وفيما يتعلق بالاستيطان، أفاد الجهاز بأن عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية بلغ 645 موقعًا حتى نهاية عام 2025، تشمل 151 مستوطنة و350 بؤرة استيطانية، بينها 89 بؤرة رعوية.

وبحسب البيانات، بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية 778,567 مستوطنًا حتى نهاية عام 2024، يتركز 42.8% منهم في محافظة القدس.

وأشار الإحصاء إلى أن سلطات الاحتلال استولت خلال عام 2025 على أكثر من 5,571 دونمًا من الأراضي الفلسطينية، فيما شهدت الأراضي الفلسطينية تصاعدًا في اعتداءات المستوطنين، التي أسفرت عن اقتلاع وتجريف أكثر من 81,500 شجرة، معظمها من أشجار الزيتون المعمرة.

وأكد الجهاز أن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري شهدت توثيق أكثر من 6 آلاف اعتداء نفذها الاحتلال والمستوطنون بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم والأماكن الدينية، في إطار سياسة ممنهجة للسيطرة على الأرض وتهجير السكان الفلسطينيين.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة خان يونس الشرعية الابتدائية

الموضوع/ مذكرة حضور لحلف اليمين الشرعية

إلى المدعى عليه/ محمد محمد يوسف الخطيب من ياسور وسكان خانيونس سابقاً والآن خارج قطاع غزة ومجهول محل الإقامة يقتضي حضورك إلى محكمة خانيونس الشرعية وذلك فـي الدعوى أساس 38/ 2026 وموضوعها ((تفريق للضرر والشقاق والنزاع)) وذلك يوم الاثنين الموافق 2026/06/15م الساعة التاسعة صباحاً وذلك لحلف اليمين الشرعية المطلوبة في هذه الدعوى على عكس دعوى المدعية وكذلك للتحقق من صحة ادعاء المدعية في الدعوى وذلك بناءً على لائحة الدعوى والمرفوعة من قبل المدعية/ نادية شحادة عوض الله الخطيب وموضوعها ((تفريق للضرر من الشقاق والنزاع)) والآتي نصها ((والله العظيم المنتقم الجبار أنه لا صحة لما ادعته المدعية نادية المذكورة من أنني قد أسأت معاملتها إساءة بالغة بالقول والفعل حيث أن الضرر القولي كان متزامناً مع الضرر الفعلي وبشكل متكرر يتمثل في السب والشتم والإهانة والضرر اللفظي بضربها وذلك بتاريخ 2022/9/27 والمذكور تفاصيل ذلك في لائحة الدعوى أي الألفاظ التي تم ذكرها والمحفوظة في ضبط الدعوى وذلك بدون حق ولا مبرر شرعي ولا صحة بأنني بعد هذا الاعتداء من قبلي أنا محمد قمت بجمع ملابسي وتركت المنزل ولا صحة أنه منذ ذلك التاريخ الواقع في 2022/9/27 لم أعد إلى المنزل وأنا خارج قطاع غزة ومجهول محل الإقامة وأن المدعية الآن نازحة في مدرسة سهام مقابل ناصر ولا صحة بأنه قد استحكم الشقاق والنزاع بيننا ولا صحة بأن العشرة الزوجية أصبحت مستحيلة بيننا ولا صحة بأنها لا تستطيع هي ولا مثيلاتها من النساء العيش معي ولا صحة بأنه قد عجز أهل الإصلاح والخير عن الإصلاح بيننا بعد أن تدخلوا للإصلاح عدة مرات ولا صحة بأنها قد طالبتني بإزالة الضرر الواقع عليها إلا أنني رفضت بدون حق ولا وجه شرعي حلفاً شرعياً)).

وإن لم تحضر في الوقت المعين أو تبدِ للمحكمة معذرة مشروعة يجرِ بحقك المقتضى الشرعي والقانوني وتعتبر ناكلاً عن الحضور لدعوى المدعية أي مقراً بدعوى المدعية نادية المذكورة لذلك صار تبليغك حسب الأصول .

2026/5/3

قاضي محكمة خان يونس الشرعية
القاضي الشرعي الشيخ/ عبد الحميد شحدة زعرب

دولة فلسطين
دائرة تنفيذ محكمة بداية دير البلح
في القضية التنفيذية رقم: 2022/4913

إلى المنفذ ضده/ ثائر حماد عواد سليم – من سكان دير البلح أبو العجين دوار أبو ثائر – هوية (410037675) (خارج البلاد حالياً / مجهول محل الإقامة)

مذكرة حضور بالنشر المستبدل
في القضية التنفيذية رقم 2022/4913

إلى المنفذ ضده المذكور أعلاه بما أن طالبة التنفيذ / سعاد سليمان أحمد أبو مصبح – من سكان دير البلح الحدبة - هوية (945042745) جوال رقم (0599302426)، قد حصلت على قرار بالحجز على حسابات وأموال وأرصدة وودائع المنفذ ضده لدى بنك فلسطين، لذلك يقتضي عليك الحضور إلى هذه المحكمة خلال أسبوعين من تاريخ نشر هذه المذكرة وإيداع ردك التحريري على هذه القضية.

وإذا لم تحضر في المدة المحددة فإنك تعتبر ممتنعاً عن التنفيذ ومن ثم ستباشر دائرة التنفيذ إجراءات التنفيذ بحقك حسب الأصول. تحريراً في: 2026/5/12

مأمور تنفيذ محكمة بداية دير البلح
أ. جميل رجب اللحام

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشيخ رضوان الشرعية

الموضوع / مذكرة تبليغ قرار استئنافي

إلى المدعى عليه/ أحمد عوني حسين عطوان من غزة وسكانها سابقاً وحالياً خارج البلاد ومجهول محل الإقامة في بلجيكا الآن، لقد عادت القضية أساس 2025/27 المتكونة بينك وبين المدعية / فاتنة عمر رمضان أبو عواد من غزة وسكانها ووكيلتها المحامية/ شادية العمري، من مقام محكمة الاستئناف الشرعية في غزة مصدقة الحكم الابتدائي بموجب أساس استئنافي (100148) المؤرخ في 2026/05/06م وموضوعها ((تفريق للضرر من الغياب)) حكماً قابلاً للطعن أمام المحكمة العليا الشرعية لذلك جرى تبليغك حسب الأصول لذلك جرى تبليغك حسب الأصول. وحرر في 2026/05/07م.

قاضي الشيخ رضوان الشرعي
القاضي/ لؤي علي أبو حصيرة

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة خان يونس الشرعية الابتدائية

مذكرة تبليغ بالنشر المستبدل

إلى المدعى عليه / أيمن خليل صالح سلامة من السوافير وسكان خان يونس سابقاً وحالياً في جمهورية مصر العربية ومجهول محل الإقامة فيها؛ ويحمل هوية رقم (933956179) يقتضي حضورك إلى هذه المحكمة يوم الاثنين الموافق 2026/06/15م الساعة العاشرة صباحاً للنظر في الدعوى أساس في القضية أساس 2026/150م وموضوعها((تفريق للضرر من الغياب)) المرفوعة عليك من قبل زوجتك ومدخولتك المدعية/ سمر حسين عقيلان سيد أحمد من الجلدية وسكان دير البلح، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك أو تبدِ للمحكمة معذرة شرعية، يجر بحقك المقتضى الشرعي لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في الثالث والعشرين من ذي القعدة لسنة 1447هجري الموافق 2026/05/11م.

رئيس محكمة خان يونس الشرعية
فضيلة القاضي الشيخ/ عبد الحميد شحدة زعرب

مبادرة أردنية تتعهد بدعم أطفال غزة بمليوني دينار

عمان/ فلسطين:

أعلنت مديرة مديرية الاتصال في تكية «أم علي» نادين النمري، إطلاق تعهد «تعافي أطفال غزة» بقيمة مليوني دينار (2.8 مليون دولار) لتقديم تدخلات شاملة للأطفال المتضررين من الحرب في قطاع غزة.

وأضافت النمري في تصريحات صحفية، أمس، إن المرحلة الأولى ستصل إلى 3 آلاف طفل، من خلال 15 وحدة تعليمية مؤقتة مجهزة بكامل التجهيزات والكادر التعليمي والمستلزمات الدراسية، إلى جانب توفير التغذية للأطفال.

وأشارت إلى وجود 53 ألف طفل فقدوا أحد أو كلا والديهم، إضافة إلى أن أكثر من 640 ألف طفل لا يستطيعون الوصول إلى التعليم بسبب تدمير جميع المدارس في قطاع غزة، فيما تستخدم المدارس التي لم تدمر كمراكز للإيواء.

وقالت النمري إن البرنامج سيوفر أيضا وجبات غذائية للأطفال حتى يتمكنوا من الاستمرار في التعليم، لافتة إلى أن 60% من الأطفال في قطاع غزة يعانون من سوء التغذية.

وأضافت أن مبلغ الـ 2 مليون دينار متوفر لدى تكية أم علي وهو من تبرعات قدمها الأردنيون لأهالي قطاع غزة، مشيرة إلى أن التكية تسعى للتوسع في المشروع نظرا لكبر حجم الاحتياجات في القطاع.

وأوضحت أنه سيتم إطلاق برنامج لكفالات الطلبة والتعليم للأطفال، بحيث لا يقتصر على التعليم فقط، وإنما يشمل التغذية والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الأيتام المتضررين من الحرب ممن فقدوا أحد والديهم أو كليهما، إضافة إلى الأطفال الذين تعرضوا لإصابات أثرت على حياتهم مثل حالات البتر والإصابات الشديدة.

وبينت أن التقسيم سيكون على أربع مناطق في قطاع غزة، وبكلفة شهرية تقريبية تبلغ 35 دينارا للطفل الواحد، تشمل خدمات التعليم وإنشاء الغرف التعليمية والوحدات الصحية ودورات المياه اللائقة للأطفال، بالإضافة إلى المستلزمات الدراسية وجلسات الدعم النفسي والاجتماعي.

كما أشارت إلى أن البرنامج سيستهدف ما يقارب 600 شخص من أولياء الأمور من الآباء والأمهات، نظرا لما تسببه الحروب من هشاشة نفسية لدى الأطفال والأهالي، مؤكدة أن هذا النوع من الخدمات أساسي حتى يتمكن الأهالي من فهم أطفالهم وتعزيز المنعة النفسية للأطفال والأسر.

حملة تحريض إسرائيلية ضد لامين يامال بعد رفعه العلم الفلسطيني خلال احتفالات برشلونة باللقب

الناصرة/ فلسطين:

يتواصل التحريض الإسرائيلي منذ مساء أول من أمس، ضد لاعب نادي برشلونة الإسباني، لامين يامال، على خلفية مشاهد احتفاله بلقب الدوري الإسباني، بعدما ظهر وهو يرفع العلم الفلسطيني، ما أثار موجة غضب واسعة في الأوساط الإسرائيلية.

وتصدّرت عناوين المواقع الرياضية والإخبارية العبرية الهجوم على ما وصفته بـ«تصرف» اللاعب، بالتزامن مع سيل من التعليقات التحريضية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وصل بعضها إلى حدّ التمنّي له بالتعرّض لإصابات خطيرة وحرمانه من المشاركة في بطولة كأس العالم 2026 المقبلة.

وأثارت الحملة ردود فعل غاضبة بين المتابعين، الذين اعتبروا أن ما يتعرض له النجم الإسباني الشاب يمثّل تجاوزاً خطيراً للحدود الرياضية والإنسانية، ومحاولة لجرّ كرة القدم إلى حملات كراهية وتحريض لا تمتّ للرياضة بصلة.

وصباح أمس، دخلت رابطة مشجعي نادي برشلونة الرسمية في «إسرائيل»، المعروفة باسم «بارسا مانيا»، على خط الجدل المتصاعد بشأن يامال، عقب ظهوره رافعاً العلم الفلسطيني خلال احتفالات ناديه بلقب الدوري الإسباني.

ونشرت الرابطة بياناً شديد اللهجة تضمّن إساءات مباشرة للاعب، واصفة إياه بعبارات مهينة، ما أثار انتقادات واسعة واعتُبر تصعيداً جديداً في خطاب التحريض الخارج عن الإطار الرياضي.

وجاء في البيان: «تصرّف هذا الولد الغبي وعديم المسؤولية، باتخاذ خطوة سياسية في وسط احتفالات الفوز باللقب، مسّ بنا وبعشرات الآلاف من الإسرائيليين. هذه حقيقة ونحن نستنكر ذلك».

وأضافت الرابطة أنها أرسلت «رسالة احتجاج رسمية وحادة إلى كبار المسؤولين في برشلونة»، احتجاجاً على هذه الخطوة.

وختم البيان بالقول إن «مئات الآلاف من الإسرائيليين يشكّلون قوة استهلاكية مهمة، ويدرّون الملايين على نادي برشلونة لكرة القدم»، مضيفة أنها تعمل على إيصال صوت الجمهور الإسرائيلي «ليؤخذ على محمل الجد».

شاطئ البحر.. المتنفس الأخير لنازحي غزة هربًا من حرّ الخيام

خانيونس/ ربيع أبو نقيرة:

مع ارتفاع درجات الحرارة ودخول فصل الصيف في قطاع غزة، تتحول الخيام المهترئة التي تُؤوي آلاف النازحين إلى أماكن خانقة تفتقر لأبسط مقومات الحياة، فيجد كثير من الفلسطينيين في شاطئ البحر ملاذًا مؤقتًا للهروب من قسوة الحر والحرب معًا.

وعلى امتداد شاطئ المواصي في جنوبي قطاع غزة، تنتشر خيام النزوح بمحاذاة الرمال، في حين تمتلئ المنطقة بالعائلات والأطفال الذين فرّوا من حرارة الخيام اللاهبة بحثًا عن نسمة هواء باردة أو لحظات قصيرة من الراحة وسط واقع إنساني بالغ القسوة.

هناك، كان الطفل سعيد عابد (12 عامًا) مستلقيًا على الرمال يلهو مع مجموعة من الأطفال، محاولًا انتزاع شيء من الفرح رغم الحرب والنزوح.

ويقول سعيد، الذي نزح من منطقة الإقليمي، إنه قطع مسافة طويلة سيرًا على الأقدام مع أصدقائه للوصول إلى البحر هربًا من الحرارة الشديدة داخل الخيام.

ويوضح أن ارتفاع درجات الحرارة، إلى جانب انقطاع الكهرباء وغياب وسائل التبريد، جعل البقاء داخل الخيمة أمرًا لا يُحتمل، مضيفًا أن البحر أصبح المتنفس الوحيد للأطفال النازحين.

ورغم مشاهد اللعب والسباحة، فإن ملامح الأطفال لا تخفي آثار الحرب الطويلة والنزوح المتكرر، إذ تحوّل الشاطئ إلى مساحة مؤقتة للهروب من المعاناة اليومية التي يعيشها السكان منذ أشهر.

السيدة صباح النمس، وهي نازحة من حي الشابورة بمدينة رفح إلى منطقة «فش فرش»، تؤكد أن حرارة الطقس دفعتها لمغادرة خيمتها والتوجه نحو البحر.

وتقول لصحيفة «فلسطين» إن الخيام المصنوعة من القماش والنايلون تتحول نهارًا إلى ما يشبه «الأفران»، خاصة في ظل الاكتظاظ، وندرة المياه، وغياب وسائل التهوية والتبريد.

وتضيف أن الأطفال والنساء وكبار السن هم الأكثر تضررًا من هذه الظروف، مشيرة إلى أن كثيرًا من العائلات تقضي ساعات طويلة على الشاطئ لتخفيف معاناتها، قبل العودة ليلًا إلى خيام تفتقر لأبسط مقومات الحياة الإنسانية.

أما المُسن محمد ضهير، فكان يجلس بصمت على الرمال مستمتعًا بنسيم البحر البارد.

ويقول إن جسده لم يعد يحتمل قسوة الحياة داخل الخيمة، موضحًا أن الحشرات، كالبراغيث والبعوض، تهاجمه باستمرار، إلى جانب الحر الشديد الذي يحوّل ليالي النزوح إلى معاناة متواصلة.

ويضيف بصوت متعب أن خيمته «لا تقي حرًا ولا بردًا»، وأن البحر أصبح المكان الوحيد الذي يستطيع فيه التقاط أنفاسه لبعض الوقت بعيدًا عن الاختناق والضيق.

ورغم أن البحر يمنح النازحين متنفسًا مؤقتًا، فإن رسائلهم تتجاوز البحث عن الراحة، إذ يوجهون نداءات إنسانية إلى العالم الذي تابع مشاهد الحرب والدمار والنزوح القسري في غزة.

ويطالب النازحون المجتمع الدولي بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني، والعمل على تنفيذ المراحل التالية من اتفاق وقف إطلاق النار، إلى جانب الإسراع في إعادة إعمار المنازل والمدن التي دمرتها الحرب، بما يضمن لهم حياة كريمة تنهي رحلة النزوح والمعاناة المستمرة.

بدء التحضيرات لإطلاق ماراثون "مشروع زينب للأيتام"

غزة/ فلسطين:

باشرت مؤسسة زينب الخيرية في تحضيراتها واستعداداتها لإطلاق ماراثون «مشروع زينب للأيتام»، الذي تنفذه شركة «فينيكس» للخدمات اللوجستية الإنمائية، والإنسانية في مدينة غزة، ضمن مبادرات الدعم النفسي والمجتمعي للأطفال الأيتام، في الظروف الإنسانية الصعبة التي يعيشها القطاع.

ويستهدف الماراثون 108 أطفال أيتام، في رسالة إنسانية، ورياضية تهدف لدعم هذه الفئة المهمة في المجتمع الفلسطيني، خاصة في ظل تداعيات حرب «الإبادة الجماعية» وما خلّفته من آثار قاسية على الأطفال، والأسر.

ومن المقرر أن ينطلق الماراثون صباح الجمعة عند الساعة التاسعة صباحًا، من أمام منتزه برشلونة في شارع الصناعة بمدينة غزة، وبمشاركة من الأطفال الأيتام، إلى جانب عدد من الشخصيات الرياضية، والمجتمعية.

وستبلغ مسافة الماراثون 500 متر يتخلله العديد من الفقرات الترفيهية، والأنشطة المتنوعة، إلى جانب تكريم أصحاب المراكز الخمسة الأولى.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء
محكمة تنفيذ بداية غزة الموقرة
في القضية التنفيذية رقم: 10036 / 2023م (تنفيذ بداية غزة)

المستدعي (طالب التنفيذ)/ سليمان عمر محمد جابر، حامل هوية رقم (934980434) وكيله المحامي/ محمد زياد أبو عبدو - وكيله المحامي / هيثم أكرم غازي البردويل.

المستدعى ضدهما (المنفذ ضدهما)/ 1. عادل بكر عبد الله الغلاييني، من سكان غزة - مفترق الصناعة - محلات عمو عماد للفواكه، حامل هوية رقم (916140155) - خارج البلاد حالياً. 2. خميس جمعة صالح أبو شعبان - غزة - جحر الديك - محل ومحطة أبو شعبان لتوزيع الغاز - يحمل هوية رقم (801430612) - مجهول محل الإقامة حالياً.

إخطار لتنفيذ حكم بطريقة النشر المستبدل في القضية التنفيذية رقم: 2023/10036م (تنفيذ بداية غزة)

1. إلى المستدعى ضدهما المذكورين أعلاه بما أن المستدعي (طالب التنفيذ) سليمان عمر محمد جابر، بواسطة وكيله المحامي/ محمد زياد أبو عبدو، قد أقام القضية التنفيذية رقم (10036 / 2023م) لدى محكمة تنفيذ بداية غزة، وذلك للتنفيذ الجبري استناداً إلى السند التنفيذي المودع في ملف الدعوى.

2. وحيث إنه قد جرى تنظيم إخطارات تنفيذية بحقكما أصولاً، إلا أنه تعذر تبليغكما بالطرق القانونية المعتادة، وفق ما هو ثابت في مشروحات مأمور التبليغ (لعدم الوجود / جهالة محل الإقامة / السفر خارج البلاد).

3. وحيث قررت المحكمة الموقرة السماح بتبليغكما بطريق النشر المستبدل وفقاً لأحكام المادة (20) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001م.

لذلك يقتضي عليكما الحضور أو مراجعة دائرة تنفيذ بداية غزة خلال مدة أسبوعين من تاريخ نشر هذه المذكرة، وذلك لتقديم اعتراضكما أو ردكما التحريري على الإخطار التنفيذي، واتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية لحماية حقوقكما. وفي حال عدم الحضور أو تقديم الرد ضمن المدة المحددة، سيتم السير في إجراءات التنفيذ الجبري بحقكما وفق الأصول، مع تحميلكما كافة الآثار والنتائج القانونية المترتبة على ذلك.

تحريراً بتاريخ: 11 / 5 / 2026م

مأمور تنفيذ محكمة بداية غزة
أ. جميل رجب اللحام

دولة فلسطين
محكمة بداية غزة
في القضية المدنية رقم: 19 / 2026
في الطلب رقم: 119 / 2026

المستدعي/ محمد محمود شحادة البكري - هوية رقم (802553479)
وكيله المحاميان/ محمد أبو صقر ووليد قرمان
المستدعى ضده/ شركة الأنظمة الطبية المرتبطة ويمثلها / حاتم عرابي اسحق البنا (مجهول محل الإقامة) خارج البلاد حالياً
نوع الدعوى / حقوق عمالية
قيمة الدعوى/ (27000) سبعة وعشرون ألف شيكل.

مذكرة حضور بالنشر المستبدل في القضية المدنية رقم: 19 / 2026 في الطلب رقم: 119 / 2026

إلى المستدعى ضده المذكور أعلاه، بما أن المستدعي قد أقام عليك قضية مدنية تحمل الرقم 2026/19 لذلك يقتضي عليك الحضور إلى هذه المحكمة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغك هذه المذكرة، كما يقتضي أن تودع قلم هذه المحكمة ردك التحريري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغك هذه المذكرة علماً أنه قد تم تحديد جلسة يوم الاثنين الموافق 2026/6/8م للنظر في الدعوى.

وليكن معلوماً لديك أنك إذا تخلفت عن ذلك يجوز للمستدعي أن يسير في دعواه حسب الأصول. تحريراً في: 2026/5/12

رئيس القلم
أ. عمار قنديل

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة / النبيه - غزة

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظات غزة
بأن السيد/ منير عبد عمر النبيه
قد تقدم لشغل منصب مختار عائلة / النبيه – غزة،
على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة / الشيخ خليل - غزة

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظات غزة
بأن السيد/ سعدي جهاد سعدي الشيخ خليل
قد تقدم لشغل منصب مختار عائلة / الشيخ خليل– غزة،
على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

فتح بين إرث الثورة وتحـــــــولات السلطة: قراءة استشرافية في مخرجات المؤتمر الثامن

د. أميرة فؤاد النحال

أن استمرار منطق الإقصاء وتضييق المجال التنظيمي قد يدفع نحو مزيد من التشظي داخل الحركة، الأمر الذي سينعكس على توازنات النظام الفلسطيني ككل، ففتح ليست مجرد فصيل سياسي؛ إنها البنية التي يستند إليها النظام الرسمي الفلسطيني منذ عقود، وأي اهتزاز داخلي فيها يعني اهتزازاً في مركز الثقل السياسي الفلسطيني. وفي المقابل، فإن غياب المراجعات السياسية الحقيقية يفتح الباب أمام سيناريو أكثر خطورة، يتمثل في اتساع الفجوة بين القيادة والشارع الفلسطيني*، خصوصاً لدى الأجيال الجديدة التي باتت تنظر بعين ناقدة إلى البنية التقليدية للنظام السياسي، وهنا يصبح المؤتمر الثامن علامة على أزمة تجدد وطني لا مجرد أزمة تنظيمية داخلية.

تحوّل المؤتمر الثامن لحركة فتح إلى مرآة سياسية عاكسة لحجم التحولات العميقة التي أصابت البنية الفتحاوية منذ انتقالها من موقع حركة التحرير إلى موقع سلطة الحكم، فالمؤتمر الذي كان يُفترض أن يشكّل محطة لإعادة ترميم الشرعية التنظيمية واستعادة التماسك الداخلي، بدا في نظر كثيرين أقرب إلى ساحة مفتوحة لصراع النفوذ، وإعادة هندسة موازين القوة داخل الحركة، وسط تصاعد غير مسبوق للاتهامات المتعلقة بالإقصاء، والتفصيل التنظيمي، وإعادة إنتاج مراكز القرار ذاتها.

لقد كشفت أجواء ما قبل المؤتمر وما بعده عن أزمة تتجاوز حدود الخلافات الشخصية أو التنافس التقليدي على المواقع، لتلامس جوهر الإشكال البنيوي الذي تعانيه الحركة منذ سنوات؛ أزمة تتعلق بطبيعة القيادة، وآليات التمثيل، وحدود المشاركة الداخلية، فضلاً عن غياب المراجعة السياسية لمسار التسوية والتنسيق الأمني، الذي بات أحد أكثر الملفات إثارةً للجدل داخل القاعدة الفتحاوية نفسها، وفي ظل تغييب عدد من الكوادر التاريخية والمفصولين، وتصاعد الخطاب الاحتجاجي من داخل البيت الفتحاوي، برزت تساؤلات حقيقية حول ما إذا كان المؤتمر الثامن يشكّل بداية استعادة للحركة، أم أنه يؤسس لمرحلة جديدة من الانكماش التنظيمي والانقسام الصامت.

إن خطورة المؤتمر تكمن في الدلالات السياسية العميقة التي يحملها بشأن مستقبل حركة فتح ودورها داخل النظام السياسي الفلسطيني، في لحظة تتقاطع فيها الأزمات الداخلية مع تحولات إقليمية ودولية تعيد تشكيل البيئة السياسية الفلسطينية بأكملها، ومن هنا يصبح المؤتمر الثامن اختباراً حقيقياً لقدرة الحركة على البقاء كإطار وطني جامع، أو تحولها التدريجي إلى بنية سلطوية مأزومة تُدير خلافاتها أكثر مما تُنتج مشروعاً وطنياً قادراً على التجديد.

المؤتمر الثامن: بين استحقاق التجديد وإعادة إنتاج مراكز النفوذ

دخلت حركة فتح نحو مؤتمرها الثامن تحت عنوان التجديد التنظيمي واستعادة الحيوية الداخلية، غير أن المسار العملي الذي سبق انعقاده كشف أن الحركة لم تكن تتجه نحو إعادة بناء ذاتها بقدر ما كانت تعيد ترتيب خرائط النفوذ داخل بنيتها المتعبة، فالمؤتمر الذي تأخر سنوات طويلة عن موعده الطبيعي، جاء في لحظة سياسية شديدة الهشاشة؛ تراجع في الشرعية الشعبية، انسداد في الأفق السياسي، تصاعد الانتقادات لمسار السلطة، وشيخوخة واضحة في البنية القيادية، ومع ذلك بدا أن أولوية المؤتمر لم تكن إنتاج رؤية سياسية جديدة، ولكن إعادة تثبيت مركز الثقل السلطوي داخل الحركة.

لقد تحوّل المؤتمر، تدريجياً، من مساحة يُفترض أن تُدار فيها مراجعات سياسية وتنظيمية عميقة، إلى ما يمكن وصفه بهندسة التوازنات المغلقة، حيث جرى توظيف الأدوات التنظيمية لإعادة تدوير النواة القيادية ذاتها، مع إدخال تعديلات محسوبة لا تمس جوهر موازين القوة، وهذا ما يفسر حالة الاحتقان التي سبقت المؤتمر، خصوصاً مع تصاعد الحديث عن قوائم جاهزة، وتفاهمات فوقية، ومحاولات لإعادة إنتاج المشهد التنظيمي وفق قاعدة الولاء قبل الكفاءة.

وفي السياق ذاته، فإن غياب أي مراجعة فعلية لمسار الحركة السياسي، منذ أوسلو وحتى اليوم، يعكس طبيعة الأزمة الحقيقية، فالحركة التي قادت المشروع الوطني لعقود، دخلت مؤتمرها الثامن دون أن تفتح ملفات الإخفاقات الكبرى، أو تناقش بعمق التحولات التي أصابت دورها ووظيفتها، وبدل أن يكون المؤتمر لحظة مصارحة تنظيمية، بدا أقرب إلى عملية إدارة أزمة داخلية هدفها احتواء التصدعات لا معالجتها.

تصاعد الانقسامات داخل فتح

الخلافات داخل حركة فتح هي تراكم ممتد منذ سنوات طويلة، غير أن المؤتمر كشف حجم التصدع الصامت الذي ظل يُدار خلف الجدران التنظيمية المغلقة قبل أن يطفو إلى السطح بصورة علنية، فالحركة التي نجحت تاريخياً في احتواء تناقضاتها تحت عنوان البيت الفتحاوي الواحد، تبدو اليوم أمام مشهد مختلف؛ تيارات متنافسة، أجنحة متصارعة، ومراكز قوة تتنازع النفوذ داخل مؤسسة تعاني أصلًا من إنهاك سياسي وتنظيمي عميق.

لقد أظهرت مرحلة ما قبل المؤتمر حجم الاستقطاب الداخلي، خصوصاً مع تصاعد الخلافات حول آليات اختيار المشاركين، وشكل التمثيل، وتركيبة القيادة المقبلة، وبدل أن يشكّل المؤتمر مساحة لاحتواء هذه التباينات، تحوّل إلى ساحة مكشوفة لما يمكن تسميته بالانقسام المؤجل، حيث خرجت الخلافات من الإطار التنظيمي الضيق إلى المجال الإعلامي والسياسي بشكل غير مسبوق.

وتبرز هنا أزمة أعمق من مجرد التنافس على المواقع؛ إنها أزمة تتعلق بطبيعة فتح نفسها بعد عقود من التحول من حركة تحرير إلى سلطة، فداخل الحركة اليوم تيارات ترى أن الأولوية هي حماية بنية السلطة واستقرارها، مقابل أصوات أخرى تعتبر أن الحركة فقدت تدريجياً هويتها الكفاحية وتحولت إلى جهاز بيروقراطي مُثقَل بالارتباطات السياسية والأمنية، هذا التناقض البنيوي هو ما جعل المؤتمر الثامن أقرب إلى لحظة انكشاف داخلي أكثر من كونه محطة وحدة.

كما أن استمرار غياب الأطر الديمقراطية الفاعلة داخل الحركة ساهم في تعميق الأزمة، فحين تُغلق قنوات النقاش الحقيقي، تتحول الخلافات إلى احتقان متراكم ينفجر عند كل استحقاق تنظيمي، ولذلك لم يعد الانقسام داخل فتح مجرد خلاف بين أشخاص أو أجيال، ولكنه أصبح صراعاً على تعريف الحركة نفسها هل ما زالت حركة تحرير وطني، أم أنها باتت أسيرة منطق السلطة وإدارة التوازنات؟

ومن هنا، فإن أخطر ما كشفه المؤتمر هو تآكل قدرة الحركة على احتوائها ضمن إطار جامع، وهو ما يهدد بتحول الانقسام التنظيمي إلى حالة دائمة تُضعف مركزية فتح داخل النظام السياسي الفلسطيني.

هندسة الداخل الفتحاوي وفق موازين الولاء

واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في سياق المؤتمر الثامن كانت الاتهامات المتزايدة المتعلقة بسياسة الإقصاء وإعادة تفصيل البنية التنظيمية بما يخدم تياراً بعينه داخل الحركة، فقد تصاعدت الانتقادات من كوادر وقيادات فتحاوية تحدثت عن إعادة هندسة الداخل التنظيمي عبر التحكم في العضوية، وآليات التمثيل، ومسارات الترشيح، بصورة تضمن إنتاج قيادة منسجمة مع مركز القرار القائم.

هذه الاتهامات استندت إلى وقائع تراكمت خلال السنوات الأخيرة، أبرزها سلسلة الإجراءات التنظيمية بحق معارضين داخليين، واستبعاد شخصيات محسوبة على تيارات مختلفة، إضافة إلى تضييق المساحات أمام الأصوات المنتقدة داخل الأطر التنظيمية، وبذلك أصبح الإقصاء يُقرأ باعتباره جزء من استراتيجية ضبط داخلي تهدف إلى إنتاج حركة أقل تنوعاً وأكثر قابلية للسيطرة.

لقد دخلت فتح تدريجياً في مركزية الولاء، حيث بات معيار القرب من دوائر النفوذ أكثر تأثيراً من التاريخ التنظيمي أو الكفاءة السياسية، وهذا التحول يشير إلى انتقال الحركة من نموذج التعددية الفتحاوية التي ميّزتها تاريخياً، إلى نموذج التجانس القسري الذي يُدار عبر أدوات الإقصاء والاحتواء.

وفي هذا السياق، بدا المؤتمر الثامن بالنسبة لكثيرين وكأنه محاولة لإعادة صياغة فتح على مقاس السلطة، لا على مقاس تاريخها الكفاحي الواسع، وهو ما يفتح الباب أمام تساؤلات جدية حول مستقبل الحياة الداخلية للحركة، وحدود قدرتها على البقاء كإطار جامع لا كمنصة مغلقة لإدارة النفوذ.

تغييب الكوادر التاريخية والمفصولين؛ أزمة ذاكرة تنظيمية أم تصفية سياسية؟

شكّل تغييب عدد من الكوادر التاريخية والمفصولين عن المشهد المرتبط بالمؤتمر الثامن أحد أكثر المؤشرات دلالة على عمق الأزمة الداخلية داخل حركة فتح، فالحركة التي قامت تاريخياً على تعدد الرموز والتيارات، بدت في هذه المرحلة وكأنها تتجه نحو تفريغ الذاكرة التنظيمية من كل الأصوات التي لا تنسجم مع البنية القيادية الحالية.

لقد أثار استبعاد شخصيات فتحاوية ذات ثقل تاريخي وتنظيمي جدلاً واسعاً داخل الأوساط السياسية والتنظيمية، خصوصاً أن بعض هذه الشخصيات لعبت أدواراً مركزية في مراحل مفصلية من تاريخ الحركة، وبينما بررت القيادة ذلك باعتبارات تنظيمية أو قانونية، رأى منتقدون أن ما يجري يتجاوز فكرة الانضباط الداخلي إلى ما يشبه إعادة كتابة الشرعية الفتحاوية وفق معايير الولاء السياسي الراهن.

وتكمن خطورة هذا المسار في أنه يُقصي روايات وتجارب وتوازنات تاريخية شكّلت هوية الحركة لعقود، فحين تُدفع الكوادر التاريخية إلى الهامش، تفقد الحركة جزءً من ذاكرتها السياسية، وتتحول تدريجياً إلى بنية أقل قدرة على إنتاج التراكم الوطني والتنظيمي.

كما أن تغييب المفصولين وعدم فتح أي مسار جدي للمصالحة الداخلية عكس محدودية الإرادة الحقيقية في إعادة ترميم البيت الفتحاوي، فبدل أن يكون المؤتمر فرصة لاحتواء التشققات وإعادة دمج المكونات المختلفة، بدا وكأنه يؤسس لـ "فتح الانتقائية"، أي الحركة التي تعترف فقط بمن ينسجم مع مركز القرار القائم.

ومن الناحية السياسية، فإن استمرار هذا النهج يطرح إشكالية خطيرة تتعلق بشرعية المؤتمر نفسه، لأن أي مؤتمر يُعقد في ظل غياب شريحة واسعة من الكوادر التاريخية والمعارضة سيفقد جزءً من قدرته على الادعاء بأنه يمثل الحركة بكل تنوعاتها، وهنا تتجاوز الأزمة حدود الخلاف التنظيمي لتتحول إلى سؤال أعمق يتعلق بمن يملك حق تمثيل فتح، ومن يحدد حدود الشرعية داخلها، في لحظة تبدو فيها الحركة أمام أخطر اختبار داخلي منذ سنوات طويلة.

شرعية التمثيل داخل المؤتمر: من يمثل فتح فعلاً؟

منذ الإعلان عن التحضيرات للمؤتمر الثامن، برز سؤال جوهري داخل الأوساط الفتحاوية والسياسية: من يملك حق تمثيل فتح اليوم؟ فالحركة التي لطالما قدّمت نفسها باعتبارها الإطار الوطني الجامع وجدت نفسها أمام أزمة تمثيل معقدة تتجاوز البعد التنظيمي إلى البعد السياسي والرمزي، إذ لم يعد الجدل مقتصراً على أسماء المشاركين أو نسب الأقاليم، بقدر ما اتسع ليشمل شرعية البنية التنظيمية نفسها بعد سنوات طويلة من التآكل الداخلي والتجميد المؤسساتي.

ومنذ المؤتمر السابع الذي عُقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، تصاعدت الانتقادات المرتبطة بآليات الاختيار، خاصة مع تزايد نفوذ التعيين التنظيمي على حساب الانتخابات الداخلية الواسعة، وقد عاد الجدل ذاته بصورة أكثر حدة قبيل المؤتمر الثامن، في ظل اتهامات بأن تركيبة المشاركين خضعت لاعتبارات الضبط السياسي أكثر من تعبيرها عن الوزن الحقيقي للقاعدة التنظيمية في الأقاليم والساحات الخارجية. هذا الجدل لا ينفصل عن التحولات التي أصابت بنية فتح خلال العقدين الأخيرين، فالحركة التي اعتمدت تاريخياً على الامتداد الشعبي والمرونة التنظيمية، انتقلت تدريجياً نحو نموذج أكثر مركزية، تتحكم فيه دوائر الشرعية المغلقة، حيث تُدار عملية التمثيل من أعلى إلى أسفل، لا عبر التفاعلات القاعدية الطبيعية، وهنا تتعمق أزمة التمثيل الرمزي، حين تصبح المؤسسات التنظيمية أقل قدرة على عكس المزاج الحقيقي للحركة وقواعدها.

كما أن تغييب قطاعات واسعة من الكوادر المعارضة أو الشخصيات المفصولة خلق شعوراً بأن المؤتمر لا يمثل فتح بكل تناقضاتها، بقدر ما يمثل النسخة المقبولة داخل مركز القرار الحالي، وهذا ما عزز خطاباً داخلياً يعتبر أن الحركة دخلت مرحلة إعادة تعريف العضوية السياسية، حيث يُعاد رسم حدود الانتماء وفق معيار الانسجام مع القيادة لا وفق التاريخ النضالي أو الثقل التنظيمي، ولذلك فإن السؤال الحقيقي الذي يطرحه المؤتمر الثامن: هل ما تزال فتح قادرة على تمثيل نفسها أولاً قبل تمثيل المشروع الوطني الفلسطيني؟

غياب المراجعة السياسية.. التسوية والتنسيق الأمني كملفات مؤجلة

رغم حجم التحولات السياسية التي مرت بها القضية الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، بدا لافتاً أن المؤتمر الثامن لم يقترب بصورة جدية من مراجعة المسار السياسي الذي قادته فتح طوال العقود الماضية، فبدل أن يكون المؤتمر مساحة للمحاسبة السياسية، جرى التعامل مع ملفات شديدة الحساسية -وعلى رأسها التسوية والتنسيق الأمني- بوصفها مناطق مؤجلة أو محرّمة تنظيمياً.

هذا الغياب يعكس طبيعة الأزمة التي تعيشها الحركة، فمنذ تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994، دخلت فتح تدريجياً في معادلة معقدة جمعت بين قيادة مشروع تحريري وإدارة سلطة مقيدة باتفاقات سياسية وأمنية، ومع مرور الوقت، تحولت هذه المعادلة إلى حالة من الازدواج الوظيفي، حيث باتت الحركة عاجزة عن حسم هويتها بين منطق المقاومة ومنطق إدارة السلطة.

لقد شكّل التنسيق الأمني واحداً من أكثر الملفات إثارة للجدل داخل الشارع الفلسطيني، خاصة بعد تصاعد الانتقادات له خلال الانتفاضة الثانية (2000–2005)، ثم بعد الانقسام الفلسطيني عام 2007، وصولاً إلى سنوات التصعيد الصهيوني المتكرر في الضفة الغربية، ورغم ذلك لم تظهر داخل المؤتمر أي إرادة حقيقية لإعادة تقييم هذا المسار أو مساءلة نتائجه السياسية والشعبية.

كما أن غياب النقاش الجدي حول فشل مسار التسوية بعد أكثر من ثلاثة عقود على أوسلو، يعكس ما يمكن وصفه بالجمود العقائدي السلطوي، أي العجز عن إنتاج مراجعة فكرية تتناسب مع حجم التحولات الميدانية والسياسية، فالحركة التي قادت المشروع الوطني الفلسطيني لعقود، دخلت مؤتمرها الثامن دون أن تجيب عن أسئلة مصيرية: ماذا بقي من مشروع الدولة؟ ما جدوى الرهان على المسار التفاوضي؟ وكيف يمكن إعادة تعريف الاستراتيجية الوطنية في ظل الوقائع الجديدة؟

وهنا تتجلى المفارقة الكبرى؛ فبينما كانت القواعد التنظيمية تنتظر خطاباً نقدياً يعترف بالإخفاقات ويؤسس لمرحلة مراجعة، بدا المؤتمر وكأنه يفضل إدارة الصمت السياسي بدل فتح الملفات الثقيلة، وهذا ما جعل كثيرين يرون أن المؤتمر لم يؤجل فقط النقاش حول التسوية والتنسيق الأمني، ولكنه أجّل أيضاً مواجهة الحقيقة السياسية الأكثر إيلاماً داخل فتح.

فتح بين إرث الثورة وتحولات السلطة

حين انطلقت حركة فتح في الأول من يناير/كانون الثاني 1965، تشكّلت بوصفها حركة تحرير وطني تحمل خطاباً ثورياً عابراً للحسابات الفصائلية التقليدية، غير أن المسار الذي قاد الحركة لاحقاً، خصوصاً بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، أنتج تحولات عميقة أعادت تشكيل هويتها ووظيفتها السياسية بصورة تدريجية.

لقد انتقلت فتح من "حركة الثورة" إلى "مؤسسة السلطة"، ومن منطق التعبئة الوطنية إلى منطق الإدارة السياسية والأمنية، وهذا التحول أصاب البنية الفكرية والتنظيمية للحركة، فمع توسع مؤسسات السلطة، بدأت تتراجع تدريجياً مركزية المشروع التحريري لصالح أولويات الحكم وإدارة الواقع اليومي، وهو ما خلق فجوة متنامية بين الإرث الثوري التاريخي ومتطلبات البنية السلطوية الجديدة.

ومع مرور السنوات، خاصة بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات في نوفمبر/تشرين الثاني 2004، دخلت الحركة مرحلة أكثر تعقيداً، حيث تصاعد نفوذ "البيروقراطية السياسية" داخلها على حساب الحالة التعبوية والتنظيمية التقليدية، ثم جاء الانقسام الفلسطيني عام 2007 ليعمّق هذا التحول، إذ أصبحت فتح عملياً العمود الفقري للسلطة في الضفة الغربية، بكل ما يرافق ذلك من التزامات أمنية واقتصادية وسياسية.

هذا التحول أوجد ما يمكن وصفه بـ "الاغتراب التنظيمي"، حيث بدأت قطاعات واسعة داخل الحركة تشعر بأن فتح التي قادت الكفاح الوطني لم تعد هي نفسها فتح التي تُدار اليوم بمنطق السلطة وإدارة الأزمات، ولذلك أصبح الصراع داخل الحركة صراعاً على تعريف الهوية السياسية ذاتها: هل فتح ما تزال حركة تحرير؟ أم أنها تحولت إلى إطار سلطوي يسعى للحفاظ على استقرار البنية القائمة؟

ويكشف المؤتمر الثامن عمق هذه الأزمة بوضوح، فبدل أن يطرح مشروعاً يعيد التوازن بين الإرث الثوري ومتطلبات الواقع السياسي، بدا وكأنه يعزز الوظيفة السلطوية للحركة أكثر من إعادة إحياء بعدها التحريري، وهذا ما يفسر تنامي الخطاب الذي يرى أن فتح أصبحت تواجه أزمة تعريف تاريخي لدورها وموقعها في المرحلة المقبلة.

المؤتمر الثامن ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني

لا يمكن قراءة المؤتمر الثامن لحركة فتح باعتباره شأناً تنظيمياً داخلياً فحسب، لأن الحركة ما تزال تمثل العمود المركزي داخل بنية النظام السياسي الفلسطيني، سواء في السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير، ولذلك فإن أي تحولات داخل فتح تنعكس تلقائياً على شكل القيادة الفلسطينية المقبلة وعلى طبيعة التوازنات السياسية في المرحلة القادمة.

ويأتي المؤتمر في لحظة شديدة الحساسية؛ انسداد سياسي كامل، تصاعد غير مسبوق في التوتر بالضفة الغربية منذ عام 2022، حرب مدمرة على قطاع غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، إضافة إلى تصاعد الحديث إقليمياً ودولياً عن "اليوم التالي" وإعادة ترتيب المشهد الفلسطيني، وفي ظل هذه التحولات، بدا أن المؤتمر الثامن يناقش مستقبل النظام الفلسطيني بأكمله.

أحد أبرز المؤشرات التي كشفها المؤتمر يتمثل في تعاظم "أزمة الانتقال السياسي"، خاصة مع تقدم القيادة الحالية في العمر وغياب رؤية واضحة لآليات الخلافة السياسية والتنظيمية، وهذا ما يجعل المؤتمر جزءً من معركة مبكرة حول شكل القيادة القادمة داخل فتح والسلطة ومنظمة التحرير معاً.

كما أن استمرار منطق الإقصاء وتضييق المجال التنظيمي قد يدفع نحو مزيد من التشظي داخل الحركة، الأمر الذي سينعكس على توازنات النظام الفلسطيني ككل، ففتح ليست مجرد فصيل سياسي؛ إنها البنية التي يستند إليها النظام الرسمي الفلسطيني منذ عقود، وأي اهتزاز داخلي فيها يعني اهتزازاً في مركز الثقل السياسي الفلسطيني.

وفي المقابل، فإن *غياب المراجعات السياسية الحقيقية يفتح الباب أمام سيناريو أكثر خطورة، يتمثل في اتساع الفجوة بين القيادة والشارع الفلسطيني*، خصوصاً لدى الأجيال الجديدة التي باتت تنظر بعين ناقدة إلى البنية التقليدية للنظام السياسي، وهنا يصبح المؤتمر الثامن علامة على أزمة تجدد وطني لا مجرد أزمة تنظيمية داخلية.

استشرافياً، يبدو أن *فتح تقف أمام مفترق تاريخي: إما أن تتحول أزمتها الحالية إلى لحظة مراجعة عميقة تعيد إنتاج الحركة بصورة أكثر شمولاً وقدرة على استيعاب التحولات، أو أن يستمر مسار الانكماش السلطوي الذي قد يقود تدريجياً إلى تآكل قدرتها على احتكار مركز القيادة الفلسطينية* كما فعلت لعقود طويلة.

في المحصلة، يبدو المؤتمر الثامن لحركة فتح لحظة انكشاف سياسي تعكس حجم التحولات التي أصابت الحركة منذ انتقالها من خنادق الثورة إلى تعقيدات السلطة، فالأزمة أصبحت أزمة مشروع وهوية ووظيفة وطنية تتآكل تحت وطأة الانقسام، وغياب المراجعة، وإدارة النفوذ المغلق.

وإذا كانت فتح قد استطاعت لعقود أن تمثل العمود الفقري للحالة الوطنية الفلسطينية، فإن قدرتها على البقاء كذلك اليوم باتت مرهونة بمدى استعدادها لمواجهة أسئلتها المؤجلة، لا الهروب منها، لأن الحركات الكبرى حين تفقد قدرتها على تجديد ذاتها من الداخل، وبين إرث الثورة وثقل السلطة، تقف فتح أمام اختبار تاريخي حاسم: إما استعادة روح الحركة الجامعة، أو التحول التدريجي إلى بنية سياسية تُدير أزمتها بدل أن تقود مشروعاً وطنياً قادراً على صناعة المستقبل.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN" تعبر عن رأي أصحابها

رغم الحرب والنزوح..

صفاء عودة تحصد جائـــــــــزة كوفي عنان للكاريكاتيـــــــر وتوثّق وجـــــــع غزة بالرسم

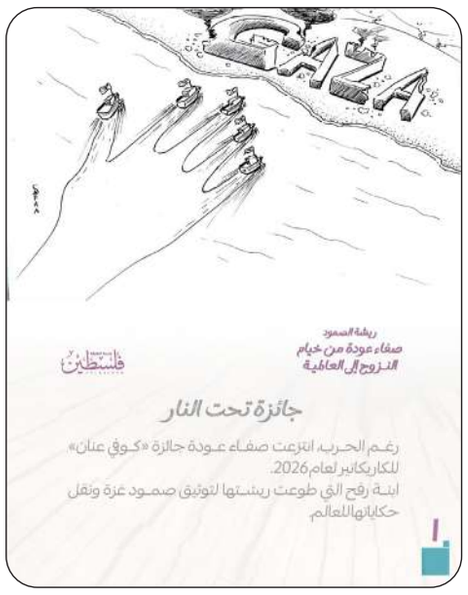

غزة/ هدى الدلو:

في غزة، حيث يختلط صوت القصف بصمت الخيام، وتحاصر الحرب تفاصيل الحياة اليومية، تواصل رسامة الكاريكاتير الفلسطينية صفاء عودة الإمساك بريشتها لكونها وسيلة للنجاة والتعبير. وبين الخوف والنزوح وانعدام الاستقرار، تحاول أن تنقل عبر رسوماتها حكايات الناس وآلامهم إلى العالم، مؤمنة بأن الفن قادر على قول ما تعجز الكلمات أحيانًا عن وصفه.

وعلى الرغم من الظروف القاسية التي يعيشها قطاع غزة، نجحت صفاء في حصد جائزة كوفي عنان للشجاعة في الكاريكاتير لعام 2026، في إنجاز اعتبرته تكريمًا لصوت غزة بأكملها، ورسالة تقدير لكل من حاول توثيق الحقيقة وسط الحرب.

وصفاء عودة، وهي فنانة فلسطينية من مدينة رفح جنوب قطاع غزة، تحمل درجتي البكالوريوس في الاقتصاد المنزلي والتعليم الأساسي، إلى جانب درجة الماجستير في علم النفس.

وتقول لصحيفة «فلسطين»: «بعيدًا عن الرسم، أنا إنسانة متمسكة بالأمل والحياة رغم كل الظروف القاسية التي نعيشها، وأؤمن بأهمية الجانب الإنساني والقدرة على التعبير عن الألم والواقع الذي نمر به».

وترى صفاء أن الكاريكاتير ليس مجرد فن، بل وسيلة للتعبير والتنفيس وتوثيق الواقع خلال الحرب، مضيفة: «شعرت أن الرسم قادر على إيصال المشاعر والتفاصيل الإنسانية بطريقة قد لا تستطيع الكاميرا نقلها بالكامل، لذلك حاولت من خلال رسوماتي توثيق الخوف والألم والتفاصيل اليومية التي عاشها الناس، ونقل صورة حقيقية عمّا يحدث داخل قطاع غزة».

الرسم وسط الخيام والظلام

وتتحدث صفاء عن الصعوبات الكبيرة التي واجهتها خلال الحرب، خاصة مع انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، كونها تعتمد بشكل أساسي على الرسم الرقمي باستخدام الحاسوب وأدوات الرسم الإلكترونية.

وتوضح: «اضطررت لاحقًا للعودة إلى الرسم التقليدي باستخدام الورقة والقلم، لكن حتى هذا لم يكن سهلًا، بسبب شح أدوات الرسم وارتفاع أسعارها».

وتضيف: «كانت أوراق الرسم نادرة جدًا، فاضطررت لاستخدام أوراق A4 العادية، وحتى هذه كانت شحيحة ومكلفة، إلى جانب صعوبة توفير أقلام الرسم المناسبة، فضلًا عن التحديات المتعلقة بتصوير الأعمال بشكل واضح باستخدام الهاتف المحمول».

ولم تتوقف الصعوبات عند حدود الأدوات، بل امتدت إلى الجانب النفسي والمعيشي، إذ أثّرت أجواء الخوف والتوتر والعيش داخل الخيام بشكل مباشر على قدرتها على التركيز والإنتاج الفني.

الرسم على المشمع البلاستيكي

وفي محاولة للاستمرار رغم كل الظروف، لجأت صفاء إلى الرسم على جدران الخيمة المصنوعة من المشمع البلاستيكي، بعد ندرة الأوراق والأدوات الفنية.

وتقول: «رفضت فكرة التوقف عن الرسم، لذلك بدأت أبحث عن أي مساحة أو مادة متاحة يمكن استخدامها للتعبير والتوثيق».

وتصف التجربة بأنها كانت صعبة ومتعبة، موضحة أن الرسم على سطح بلاستيكي ليس أمرًا سهلًا، خاصة مع تحرك الخيمة بفعل الرياح، وعدم ملاءمة بعض الأقلام لهذا النوع من الأسطح.

ورغم ذلك، شعرت صفاء بأن لهذه التجربة قيمة خاصة، لأنها حوّلت جزءًا من واقع النزوح ذاته إلى مساحة فنية تحمل رسائل إنسانية وتوثّق ما يعيشه الفلسطينيون في غزة.

وتضيف: «في بعض الأيام كانت الأمطار والرياح تهدد الرسومات بالتلف، وكنت أتنقل بأعمالي من مكان إلى آخر محاولة حمايتها، بينما فقدت بالفعل بعض الرسومات».

الفن كوسيلة للمقاومة

وتؤكد صفاء أن كثيرًا من اللحظات دفعتها للتفكير في التوقف، بسبب الضغط النفسي والخوف وانعدام الاستقرار، لكنها كانت تشعر بمسؤولية داخلية تدفعها للاستمرار.

وتقول: «كنت أؤمن أن ما نعيشه يجب أن يُوثّق، وأن دوري كرسامة كاريكاتير هو نقل صوت الناس ومعاناتهم إلى العالم».

وتوضح أن رسوماتها تحاول توثيق الصورة الإنسانية الحقيقية للحرب، مضيفة: «في كثير من رسوماتي توجد صرخات وأوجاع ومشاعر خوف وفقدان، وأتمنى أن تصل هذه الرسائل إلى الناس، وأن يشعروا بحجم المعاناة التي عاشها أهل غزة».

وترى صفاء أن الكاريكاتير أصبح شكلًا من أشكال المقاومة الثقافية والإنسانية، لأنه يحفظ الحقيقة ويرفض الصمت والنسيان.

وتتابع: «أشعر أن رسومات الكاريكاتير ليست مجرد أعمال فنية، بل شهادة بصرية على ما نعيشه، والاستمرار في الرسم وسط هذه الظروف هو بحد ذاته شكل من أشكال المقاومة».

جائزة بحجم الوجع

وعن فوزها بجائزة كوفي عنان للشجاعة في الكاريكاتير لعام 2026، تقول صفاء إنها تلقت الخبر بمشاعر مختلطة بين الفرح والتأثر الكبير، خاصة أنه جاء في وقت بالغ الصعوبة تعيشه غزة.

وتضيف: «شعرت أن هذا التكريم ليس لي وحدي، بل هو اعتراف بصوت كل إنسان حاول نقل الحقيقة وتوثيق المعاناة خلال الحرب».

وترى أن الجائزة تمثل تقديرًا لمسيرتها الفنية والإنسانية، ولقدرة الفن على إيصال صوت الناس رغم الحصار والحرب.

وتقول: «هذا التقدير منحني شعورًا بأن ما نقوم به من توثيق ومعاناة لم يذهب هباءً، وأن هناك من يرى ويحاول أن يفهم ما يحدث للفلسطينيين».

وتهدي صفاء هذا الفوز لعائلتها، ولكل إنسان في غزة عاش الألم والخوف وفقدان الأمان خلال الحرب، ولكل من دعمها وآمن بموهبتها وساعدها في إيصال صوتها ورسوماتها إلى العالم.

وتختم حديثها بحلم بسيط يشبه أحلام آلاف الفلسطينيين: «أتمنى أن أعيش حياة آمنة ومستقرة، وأن أرى غزة تنعم بالسلام والحياة الطبيعية بعيدًا عن الحرب والخوف، وأن أواصل الرسم بحرية لأروي قصص الناس ومعاناتهم للعالم».

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة رفح الشرعية الابتدائية

مذكرة / حلف يمين الشرعية

إلى المدعى عليه / أيمن حسين برهم الشاعر- ويحمل هوية رقم (900228628) من رفح وسكانها سابقاً وحالياً سكان جمهورية مصر العربية وهو مجهول محل الإقامة فيها – آخر محل إقامة خان يونس – العطار – أرض عويس – أبو سامر الشاعر – جوال رقم (0567250335)، يقتضي حضورك إلى محكمة رفح الشرعية الابتدائية يوم الأحد الموافق 2026/6/14م الساعة التاسعة صباحاً وذلك في الدعوى أساس 2026/75 وموضوعها ((اثبات طلاق)) والمتكونة بينك وبين المدعية/ هند يوسف عيد بربخ – تحمل هوية رقم (404152993) من خان يونس وسكانها وكيلاها المحاميان الشرعيان/ محمد اللحام وأميرة فارس وذلك لحلف اليمين الشرعية المطلوبة ونصها الآتي ((والله العظيم المنتقم الجبار أنني زوج وداخل بصحيح العقد الشرعي إلى المدعية/ هند يوسف عيد بربخ من خان يونس وسكانها ولا تزال الزوجية الصحيحة الشرعية قائمة بيني وبينها حتى الآن وأنه لا صحة لما ادعته المدعية من أنني بتاريخ 2025/8/30 قد أوقعت عليها طلاقاً رجعياً باللفظ الصريح بقولي لها (أنت طالق يا هند) عند الظهر تقريباً حيث أنني لم اتصل أصلاً عليها بهذا التاريخ ولم أتلفظ بهذه الألفاظ ولم يحصل طلاق أصلاً ليكون هناك رجعة ولم ألتق وإياها ولم أعاشرها معاشرة الأزواج بسبب وجودي خارج البلاد ولم أوقع طلاقاً ليكون هناك عدة وأنني لم أوقع عليها هذا الطلاق لا طلاقاً صريحاً ولا كنائياً ولا منجزاً ولا معلقاً على شرط، وإن المدعية لا زالت زوجتي على ذمتي حلفاً شرعياً)) وإن لم تحضر في الوقت المعين أو تبد للمحكمة معذرة مشروعة تعتبر ناكلاً عن حلف اليمين الشرعية أي مقراً بدعوى المدعية لذلك صار تبليغك حسب الأصول. وحرر في 2026/5/12م

قاضي ورئيس محكمة رفح الشرعية
الشيخ الدكتور/ أيمن خميس حماد

دولة فلسطين
السلطة القضائية
ديوان القضاء الشرعي
محكمة الوسطى الشرعية

مذكرة حضور لحلف اليمين الشرعية

إلى المدعى عليه / خالد محمد محمد سادات من مصر وسكان مصر ومجهول محل الإقامة فيها الآن هوية (703548446)، يقتضي حضورك إلى محكمة الوسطى الشرعية – شارع العشرين وذلك يوم الخميس الموافق 2026/6/18م الساعة 9 صباحاً لحلف اليمين الشرعية المطلوبة في الدعوى أساس رقم 2026/23 وموضوعها ((اثبات طاق)) والمقامة عليك من قبل المدعية/ جنين صخر نزهات جحا من غزوة وسكان النصيرات هوية رقم (422696393) والآتي نصها ((أقسم بالله العظيم المنتقم الجبار أنه لا صحة لما جاء في دعوى المدعية جنين صخر نزهات جحا من أنني بتاريخ 2023/1/22م الساعة الواحدة ظهراً في منزل الزوجية الواقع في مصر – بور سعيد 72 مساكن زمزم – الضواحي بور سعيد قمت بطلاق المدعية جنين المذكورة طلقة واحدة رجعية بقولي لها أنت طالق من عصمتي وعقد نكاحي وأنا بحالة معتبرة شرعاً وقانوناً ولا مكرها ولا مجبراً ولا مدهوشاً وأنني واعياً ومدركاً لما أقول من لفظ الطلاق قاصداً إيقاع الطلاق ومؤكداً عليه ولا صحة لما جاء في الدعوى من أن عدتها الشرعية قد انتهت بانقضاء ثلاث حيضات كوامل بينهما طهران طهرت من آخرهن بتاريخ 2023/4/22م وبذلك يصبح الطلاق انقلب إلى بائنة بينونة صغرى ولا صحة لما جاء بخصوص أنها طالبتني بتسجيل الطلاق لدى المحكمة حسب الأصول إلا أنني امتنعت بدون حق ولا وجه شرعي وأنني لم أقم بإيقاع أي طلاق على المدعية منجزا أو معلقاً على شرط أو أي طلاق رجعي أو أي طلاق بائن بينونة صغرى أو أي طلاق بائن بينونة كبرى وأن الزوجية الشرعية الصحيحة لا تزال قائمة بيني وبين المدعية حتى الآن حلفاً شرعياً)) وإن لم تحضر أو تجب أو تبد للمحكمة معذرة مشروعة تعد ناكلاً عن حلف اليمين الشرعية أي أنك مقراً بدعوى المدعية وذلك حسب الأصول. وحرر في 2026/5/12م

رئيس محكمة الوسطى الشرعية
الشيخ/ محمد عدلي الشاعر

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشجاعية الشرعية الابتدائية

إعلان إقرار طلاق بائن بينونة صغرى قبل الدخول وقبل الخلوة

إلى / شمس بنت محمد بن شفيق أبو زور من غزة وسكانها سابقاً والمقيمة حالياً في دولة السويد وتحمل هوية رقم (408451458)، نعلمك بأنه قد وقع عليك إقرار بطلقة واحدة رجعية قبل الدخول وقبل الخلوة بتاريخ 2026/4/20م من قبل زوجك غير الداخل بك بصحيح العقد الشرعي/ محمد بن إسماعيل بن عبد العزيز المقادمة من غزة وسكانها هوية رقم (405152539) مواليد 1999م ولا عدة عليها لذا صار تبليغك حسب الأصول. تحريراً في 24 ذو القعدة 1447هـ وفق 2026/5/12م

قاضي محكمة الشجاعية الشرعية
القاضي الشرعي/ فؤاد حسونة عبد الرؤوف الجرجاوي

إطلاق مبادرة «العيون الصناعية» لجرحى حرب غزة

غزة/ فلسطين:

أطلق مستشفى العيون، في مدينة غزة، مبادرة «العيون الصناعية» للمرضى والجرحى الذين فقدوا أعينهم خلال الحرب، بهدف التخفيف من الآثار الجسدية والنفسية وتحسين جودة حياتهم.

وقال مدير المستشفى الدكتور حسام داود، في تصريحات صحفية، أمس، إن المبادرة تأتي استجابة للحاجة الملحّة للمرضى المتضررين، رغم عدم توفر الخدمة داخل المستشفى وصعوبة تحويل الحالات للعلاج خارج القطاع. وأكد أن المبادرة تسهم في تحسين الحياة اليومية والاجتماعية والمهنية للمرضى، مشيرا إلى حرص المستشفى على تقديم رعاية متكاملة لا تقتصر على العلاج الطبي فقط، بل تمتد لتشمل الجوانب النفسية والتجميلية للمرضى.

وتعاني مستشفيات غزة نقص الإمكانات، وتقادم الأجهزة، ما يجعل من الصعب معالجة الحالات المرضية، سواء الناتجة عن أمراض أو إصابات بشظايا قذائف الاحتلال، مما يزيد من احتمال فقدان البصر بسبب التأخر في العلاج. وكانت وزارة الصحة بغزة، قالت إن حوالي 1500 فلسطيني فقدوا أبصارهم جراء حرب الإبادة الإسرائيلية، وإن نحو 4 آلاف آخرين مهددون بفقدانها في ظل نقص الأدوية والتجهيزات الطبية وانهيار المنظومة الصحية.

طفلة بلا طرف صناعي ولا معيل

الناجية الوحيدة «سيلا».. في عمر الزهور «ذبلت» بالفقد والبتر

غزة/ نبيل سنونو:

تحت الردم، انخنق حلمها وأنفاسها. «سيلا» (ستة أعوام) «فراشة العائلة» كانت تحوم بخفة روحها حول والديها وإخوتها، تداعبهم وتخفف عنهم قسوة الحرب، باتت في لحظة واحدة تكافح للبقاء.

ينهال عليها الركام بعد حزام ناري إسرائيلي، ويسحق براءتها هول المشهد، تشير إليها والدتها وهي تلتقط أنفاسها الأخيرة، لعل أحدا ينقذ طفلتها حتى وإن لم تنجُ هي.

من بين أنياب القصف، انتُزعت سيلا لتعاود الحياة وحدها بلا أسرتها، وبلا قدمها اليمنى... يحاصرها الحزن والفقد. لا فرصة تلوح أمامها للسفر لتركيب طرف صناعي، ولا معيل يتحسس احتياجاتها.

الثالث من ديسمبر/كانون الأول 2023، وفي خضم حرب الإبادة الجماعية، وقعت الفاجعة. تقول ياسمين الغفري، خالة سيلا أبو عقلين ووالدتها بالرضاعة: كانت سيلا وأهلها في بيتهم بالطابق الثالث من المبنى الذي يسكنونه بحي الزيتون جنوب شرق مدينة غزة، عندما تعرضت المنطقة لحزام ناري إسرائيلي.

تروي ياسمين لصحيفة «فلسطين»: قصف البيت المقابل لهم، ومع قوة القصف والحزام الناري، انفجرت سيارة كانت أسفل منزل شقيقتي ابتسام، والدة سيلا، واندفعت السيارة إلى محل مخصص لـ«السمكرة»، ما ضاعف المأساة، حيث وصلت إليهم أسياخ ولحام، وحرقوا حرقا.

بقيت سيلا على قيد الحياة، تعلوها والدتها التي أشارت إليها، ولم يكن يظهر منها سوى إحدى قدميها، وسط النيران والردم.

في دقائق، استشهد والدا سيلا ابتسام ورافع أبو عقلين، وطفلتاهما «ليلي» (عامان ونصف العام) و«صبا» (خمسة أعوام)، وبقيت سيلا بين الحياة والموت.

هرع بسيلا إلى المستشفى الأهلي العربي المعمداني تحت النار، بينما ظلت جثامين والديها وأختيها تحت الأنقاض أربعة أيام، إلى حين تمكن أقرباؤهم من انتشالهم ومواراتهم في الثرى في مقبرة بحي التفاح شرق غزة.

تتنهد ياسمين كأنما أزاحت صخرة عن صدرها، قائلة: «مرتاحة أنه أختي صار الها قبر وشالوها من تحت الردم». ويفسر كلامها مأساة آلاف جثامين الشهداء بينهم أطفال لا تزال تحت الأنقاض في غزة، تعجز طواقم الدفاع المدني عن الوصول إليهم بسبب الحصار وضعف الإمكانات.

لكن سرعان ما اختنق صوت ياسمين، وهي تشير إلى سيلا التي تتكئ على عكازين تارة وتتنقل عبر كرسي متحرك تارة أخرى.

بعد أيام من المجزرة وعلى وقع انقطاع الاتصالات والإرسال، فجعت ياسمين بالنبأ، وأُبلغت بنجاة سيلا مع إصابتها بحروق واحتمال بتر قدمها اليمنى.

تقول ياسمين: بعد الإصابة، تلقت سيلا العلاج لثلاثة أشهر. كانت في حالة يرثى لها. بتروا أصبعا من قدمها ثم أصابتها غرغرينا وصلت إلى الركبة حتى بترت القدم اليمنى.

كانت ياسمين تعارض عملية البتر على أمل ألا تلقى سيلا هذا المصير، لكنها استسلمت لقرار الأطباء.

«الحياة مأساوية عندها... قد ما تحكي ما بنقدر نعبر»، والحديث لياسمين، مشيرة إلى أن سيلا حاليا في رعاية جدتها لأمها، التي تقطن في شقة عتيقة مستأجرة وغير ملائمة للسكن بغزة، بعد أن فقدت منزلها بحي التفاح.

تحت شمس حارقة، كانت ياسمين تدفع بالكرسي المتحرك الخاص بسيلا، في مشوار عودتهما من مركز الأطراف الصناعية. لم تستطع الطفلة النطق لفترة تحت وطأة المعاناة.

في الفترة الأخيرة، باتت سيلا تسقط أرضا وتتألم عند ارتداء الملابس، وقد أبلغ الطبيب خالتها أنها بحاجة لعملية جراحية في قدمها المبتورة.

تقول ياسمين، إنها تتابع حاليا مع مركز الأطراف بغزة، وستخضع سيلا قريبا لفحص طبي لتحديد مدى الحاجة لتلك العملية.

في ساحة ضيقة أمام المنزل، التقطت سيلا بعضا من أنفاسها، لكنها ظلت عاجزة عن إزاحة همومها التي باتت رفيقة إجبارية لها.

تتنقل بواسطة عكازيها، وتجلس على كرسيها المتحرك، وهكذا تعيش تحت وطأة الألم، وتحاصرها ذكريات حياتها القصيرة مع أهلها.

تقول سيلا بكلمات تختلط بالدموع، إنها تتمنى أن تلعب مع أختيها، وأن تذهب معهما إلى أماكن الترفيه التي اعتدن عليها، لكنها تصطدم بواقع الفقد.

تسعى خالة سيلا حاليا إلى تمكينها من السفر لتركيب طرف صناعي، قائلة: «بطلب البنت تسافر عشان تركب طرف، وترجع لحياتها تاني».

تواجه سيلا تحديا إضافيا متمثلا بحاجتها إلى معيل يتكفل باحتياجاتها شهريا، في ظل انعدام مصادر الدخل لجدتها بعد استشهاد زوجها ومواجهتها مصاعب أيضا في تسديد إيجار الشقة، كما تقول ياسمين.

وتضيف: كان والد سيلا تاجر عقارات، يلبي لها كل طلباتها، كما كانت والدتها تعمل، لكنها اليوم بلا معيل.

وتحتاج سيلا أيضا إلى رسوم مدرسية تقدر بـ100 شيقل شهريا.

تتابع ياسمين: نريد أن يكون لسيلا مستقبل ومأوى لها تعيش فيه كباقي البنات. تتمنى أن تركب طرفا صناعيا، وأن تجد معيلا.

في لحظة يأس، تبدي سيلا تشاؤمها من أن تتحقق أمنيتها البسيطة، لكن خالتها تطمئنها: «لا، رح تكوني زي البنات وتنبسطي وتكبري وتعملي كل اللي نفسك فيه».

وسيلا تجسد واقع نحو 864 طفلا مبتورا بفعل حرب الإبادة، والمئات ممن فقدوا أطرافهم أو بصرهم أو سمعهم، كما أنها واحدة من 55.157 يتيما في غزة، وفق معطيات رسمية.

تعيش سيلا على «حافة الحياة»، تحمل معها حلم أن تصبح طبيبة، لكنها تختزل حلمها حاليا بالقول: «نفسي يصيرلي رِجل».

د. إياد إبراهيم القرا

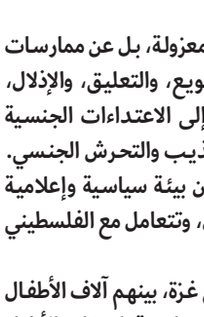

الأسرى الفلسطينيون في مواجهة آلة التعذيب الإسرائيلية

في الوقت الذي ينشغل فيه العالم بأرقام الشهداء والدمار في غزة، هناك جرائم أخرى تُرتكب بعيدًا عن الكاميرات، داخل السجون ومراكز الاعتقال والاحتجاز الإسرائيلية، حيث يتحول الأسرى الفلسطينيون إلى ضحايا لمنظومة تعذيب وإذلال تتجاوز الخيال والسادية المفرطة.

ما كشفت عنه صحيفة نيويورك تايمز، إلى جانب الشهادات التي وثقها المرصد الأورومتوسطي، أعاد فتح واحد من أخطر الملفات المسكوت عنها: الانتهاكات الجنسية والتعذيب الوحشي بحق الأسرى الفلسطينيين، رجالًا ونساءً، داخل سجون الاحتلال ومعسكراته.

هذه الشهادات لا تتحدث عن حادثة معزولة، بل عن ممارسات متكررة تشمل الضرب العنيف، والتجويع، والتعليق، والإذلال، والحرمان من النوم والعلاج، وصولًا إلى الاعتداءات الجنسية المباشرة، أو استخدام أدوات في التعذيب والتحرش الجنسي. والأخطر أن هذه الجرائم تُمارس ضمن بيئة سياسية وإعلامية إسرائيلية تحرّض على الانتقام والتنكيل، وتتعامل مع الفلسطيني باعتباره إنسانًا بلا حقوق أو قيمة.

الاحتلال الذي قتل عشرات الآلاف في غزة، بينهم آلاف الأطفال والنساء، ودمّر المستشفيات ومراكز الإيواء، وقتل مئات الأطباء والمسعفين والصحفيين، هو ذاته الذي يدير اليوم منظومة قمع داخل السجون تقوم على الإهانة وكسر الكرامة الإنسانية.

فالمشهد ليس منفصلًا؛ من يقصف العائلات تحت الركام، ويمنع الغذاء والدواء، ويترك آلاف المفقودين تحت الأنقاض، يمكنه أيضًا أن يمارس التعذيب والاعتداء داخل الزنازين دون أي شعور بالمساءلة.

كما أن الدفع نحو قوانين مثل "قانون الإعدام" الذي يتبناه وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، يعكس طبيعة العقلية التي تحكم المشهد الإسرائيلي اليوم؛ عقلية قائمة على الانتقام ونزع الإنسانية عن الفلسطينيين، سواء كانوا في غزة أو الضفة أو داخل السجون.

الأخطر أن هذه الجرائم لا تحدث في الخفاء بالكامل، بل أصبحت موثقة بشهادات وتقارير دولية، ومع ذلك يستمر الصمت الدولي، وكأن الفلسطيني لا يستحق الحماية القانونية أو الأخلاقية التي يتحدث عنها العالم ليل نهار.

ما يجري داخل السجون الإسرائيلية اليوم يجب أن يتحول إلى ملف دولي مفتوح أمام المحاكم والمؤسسات الحقوقية، خاصة مع ازدياد الحديث عن جرائم الحرب والانتهاكات التي تلاحق حكومة الاحتلال وقياداتها العسكرية أمام محكمة الجنايات الدولة.

إن تقرير "نيويورك تايمز" ليس مجرد مادة صحفية، بل فرصة لكسر الصمت وفتح هذا الملف بالكامل أمام العالم. لأن الصمت على اغتصاب الأسرى وتعذيبهم، بعد كل ما جرى في غزة، يعني أننا أمام انهيار أخلاقي عالمي، لا يقل خطورة عن الجريمة نفسها.

قافلة الصمود البرية تتمركز في ليبيا خلال سيرها نحو غزة

طرابلس/ وكالات:

تواصل «قافلة الصمود 2» البرية لدعم قطاع غزة تمركزها في غابة جودايم غربي العاصمة طرابلس التي تعد نقطة اللقاء الأولى بين المشاركين فيها والمنظمات الليبية الداعمة لها، بعد دخولها الأراضي الليبية قبل يومين.

وأعلنت «التنسيقية الجزائرية الشعبية لنصرة فلسطين» اكتمال وصول المشاركين الجزائريين في «قافلة الصمود 2» إلى نقطة التجمع في ليبيا، بعد عبورهم الأراضي التونسية.

وأفاد بيان للتنسيقية أمس، أن «القافلة الجزائرية التي بدأت في التحرك من الولايات الجزائرية في الثامن من مايو/ أيار الجاري عبرت الأراضي التونسية، ووصلت إلى ليبيا»، معبرة عن أملها «أن تواصل طريقها بأمان حتى تبلغ معبر رفح لتحقق هدفها الإنساني النبيل في إيصال المساعدات إلى شعبنا الفلسطيني الصامد».

ودعت التنسيقية الجزائرية الحكومات إلى تأمين مسار القافلة أمنياً ودبلوماسياً، وناشدت الشعوب في كل من ليبيا ومصر بتسهيل عبور القافلة واحتضانها باعتبارها قافلة إغاثية إنسانية سلمية لا تحمل سوى الدواء والغذاء.

وناشدت «الشعوب الحرة والمنظمات الحقوقية والنقابات والصحافيين في العالم لرفع مستوى المتابعة والتضامن للمساهمة في إنجاح هذه المهمة».

وتضم القافلة طواقم طبية وأساتذة ومهندسين وإعلاميين وناشطين حقوقيين وسياسيين في المبادرة، التي وصفتها التنسيقية بأنها «خطوة إنسانية وأخلاقية تعكس إرادة الشعوب الحرة في كسر الحصار المفروض على أهلنا في غزة».